دراسة استطلاعية ودراسة حالة بشأن الأراضي والنزاعات:

نحو مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع

ورقة عمل

مايو ٢٠١٦

(ترجمة أجزاء مختارة)

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

الأراضي والنزاعات: نحو مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع

حقوق النسخ © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ٢٠١٦

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

P.O. Box 30030, Nairobi 00100, Kenya

Tel: +254 20 762 3120

Fax: +254 20 762 3477

www.unhabitat.org

إخلاء مسؤولية

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور التعبير عن رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. ولا يعكس التحليل والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

اعتراف وتقدير

التنسيق: وحدة سيادة القانون، المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة.

الرقابة: الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون.

المؤلفون: فيليب ديكورتي (موئل الأمم المتحدة)، كلاريسا أوغستينوس (موئل الأمم المتحدة)، إريكا لينـد (استشارية الشبكة الدولية لأدوات الأراضي، مايكل براون (استشاري في فريق الوساطة الاحتياطي إدارة الشؤون السياسية)

الترجمة العربية: إيهاب متولي عبد الرحمن

الراعون: الشبكة الدولية لأدوات الأراضي، التي تمولها الحكومة الهولندية، والتعاون الإنمائي السويسري، والحكومة النرويجية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وموئل الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة.

الدعم: عمر سيلا، أومبريتا تمبرا، فيكتور وينينا، اريك غاتشوكا وفيكتوريا كينلان.

دراسة استطلاعية ودراسة حالة بشأن الأراضي والنزاعات:

نحو مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع

ورقة عمل

مايو ٢٠١٦

(ترجمة أجزاء مختارة)

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

جدول المحتويات

موجز تنفيذي

لماذا إجراء دراسة استطلاعية بشأن الأراضي والنزاعات؟

النتائج الرئيسية

النتائج الرئيسية ١. هناك مجالات متعددة من مشاركة الأمم المتحدة في الأراضي والنزاعات عبر ركائز الأمم المتحدة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية

النتائج الرئيسية ٢. هناك نقاط دخول متعددة لتحسين التماسك والتنسيق والتكامل

النتائج الرئيسية ٣. الوضع الراهن غير مناسب للغرض

التوصيات

١. استخدام مذكرة الإرشاد الخاصة بالأراضي والنزاعات من أجل إنشاء أسس و أهداف مشتركة، والدعم لزيادة عمليات التغيير

٢. استخدم أدوات التغيير الرئيسية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الأراضي والنزاعات وجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض

٣. اعتماد استمرارية حقوق الأراضي ونهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي من أجل المشاركة المستدامة والمتسقة بشأن الأراضي والنزاعات

٤. إنشاء منصة للشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، لتطوير رؤية مشتركة والمضي قدما فيما يتعلق بخارطة الطريق

٥. خلق مزيد من فرص التمويل طوال دورة النزاع من أجل القيام بالمهام المتصلة بالأراضي وتنفيذ التغيير

٦. خريطة طريق شاملة والمضي قدما

المرفقات

المرفق ١: اختصاصات المرحلة

المرفق ٢: الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

المرفق ٣: قائمة بمنظمات الأمم المتحدة التي يمثلها الأفراد الذين تمت مقابلتهم و/ أو الذين شاركوا في المناقشات الجماعية المركزة

المرفق ٤: تحديد النطاق والوظائف والروابط والثغرات: المراقبة المبكرة

المرفق ٥: وظائف إدارة الأراضي

المرفق ٦: الاحتياجات / الثغرات التي حددها موظفو الأمم المتحدة من أجل اتباع نهج متماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأراضي والنزاعات

المراجع

الطباعة: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي/ قسم خدمات النشر/نيروبي. Nairobi, ISO 14001-2004-Certified

لماذا إجراء دراسة استطلاعية بشأن الأراضي والنزاعات؟

التحديات العالمية. تشعر الدول الأعضاء وموظفو الأمم المتحدة بالقلق على نحو متزايد من أن الأراضي تشكل، بصورة متزايدة، محفزا لنشوب النزاع، أو إعادة نشوب النزاع مجددا، كما تمثل عقبة أمام الانتعاش. وستزداد هذه الحالة سوءا في العقود القادمة من جراء التحديات العالمية مثل النمو السكاني، والتحضر، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ التي تزيد من المنافسة على الأراضي وتؤدي إلى نشوب نزاعات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية والأسرية. وتم الاعتراف بهذه التحديات في في قرار الجمعية العامة المعنون «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» (١/٧)، وهي خطة للتنمية التحويلية. وبالنسبة للأراضي والنزاعات، فإن النظام على نطاق الأمم المتحدة ليس مناسبا بما فيه الكفاية لغرض دعم الدول الأعضاء والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات. وتحتاج الأمم المتحدة إلى إعادة التفكير في مشاركتها فيما يتعلق بالأراضي والنزاعات، والأدوار المتسلسلة، وتنمية القدرات، لا سيما وأن الحفاظ على السلام يمثل أحد الاعمال الأساسية في منظومة الأمم المتحدة.

وفي الدراسة الاستطلاعية، كان هناك توافق في الآراء بين موظفي الأمم المتحدة عبر ركائز الأمم المتحدة على أن الأراضي غالبا ما تكون سببا جذريا ودافعا لنشوب النزاعات (إعادة نشوب النزاع مجددا) وعقبة حاسمة للإنعاش الاقتصادي والتنمية. وتظهر سجلات الأمم المتحدة هذا الاتجاه أيضا. ولديها مجموعة من المظاهر بما في ذلك المظالم التاريخية، والوصول المتباين إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية مع ما يترتب على ذلك من آثار تؤثر على سبل كسب العيش وتقاسم الثروة، وانعدام سيادة القانون، والتهميش القائم على التعصب الإثني/ الديني، والنزاعات، والجريمة المنظمة، وضعف مؤسسات الدولة، وعوامل على المستوى الكلي مثل التنافس الجيوسياسي.

وفيما يتعلق بالدراسة الاستطلاعية، في عام ٢٠١٤، طلبت وحدة سيادة القانون التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام إلى موئل الأمم المتحدة قيادة صياغة مذكرة توجيهية للأمين العام بشأن الأراضي والنزاعات، يتم تنسيقها من خلال الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون. ووافق عدد من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة سيادة القانون التابعة للأمين العام، وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، ووحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، و مكتب دعم بناء السلام على أن تكون الخطوة الأولى بمثابة دراسة استطلاعية وتحليل وظيفي للأراضي والنزاعات في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تغطي الدراسة جميع ركائز الأمم المتحدة وأن تفحص كل من المشاركة على مستوى المكاتب الرئيسية والمستوى القطري وأن تقيّم كيف يمكن للنظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة أن يعمل بشكل أفضل لمواجهة التحديات المستقبلية. وقد وضعت الدراسة من تحديد موظفي الأمم المتحدة ما يلزم القيام به للعمل من أجل المشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع بشأن قضايا الأراضي والنزاعات. وعملت مجالات المشاركة ذات الصلة بالأراضي والنزاعات التي تم استعراضها على تغطية دورة النزاع الكاملة، بما في ذلك التأهب، والوقاية، والوساطة وصنع السلام، وتوطيد السلام وبناء السلام، والاستجابة الإنسانية، والإنعاش والتنمية.

وقد أجري التقييم باستخدام المنهجيات القائمة التي طبقت في قطاع الأراضي. تم إجراء مقابلات مع موظفي الأمم المتحدة وشاركوا في جلسات جماعية مركزة ركزت على ١) الهيكل التنظيمي لكل كيان والأدوار المتعلقة بالأرض والنزاع ٢) التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ٣) القدرة الحالية للكيانات على أداء الوظائف التي تتعامل مع الأراضي والنزاعات. كما أجريت مراجعة للمنشورات. وقد تم تنقيح المسودة الأولية التي تم إصدارها في عام ٢٠١٥ والتحقق من صحتها من خلال عدد من مجموعات التركيز التي تضم أكثر من ١٧ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وهذا هو الملخص التنفيذي لورقة العمل الداخلية النهائية. وقد استُخدمت نسخ سابقة من ورقة العمل هذه كمساهمة رئيسية في المسودة الأولية للمذكرة التوجيهية للأمين العام المعنية بالأراضي والنزاعات، وهي الآن قيد الاستعراض.

إن إصلاحات الأمم المتحدة تجعلها قابلة لمراجعة مشاركة الأمم المتحدة في الأراضي والنزاعات في الوقت المناسب. وتستند الدراسة إلى عمليات الإصلاح والمراجعة الجارية فيما يتعلق بالنظام على نطاق الأمم المتحدة، مثل الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل، واستعراض عمليات السلام، وهيكلة بناء السلام، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، وقرار الجمعية العامة رقم A/70/L.43 بشأن استعراض هيكل بناء السلام والقمة العالمية للعمل الإنساني المقبلة. وتتماشى رؤية الدراسة الاستقصائية ونتائجها ونهجها مع العناصر الرئيسية لعمليات الاستعراض والإصلاح الجارية، بما في ذلك الدعوة إلى التركيز على نطاق المنظومة على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى تحسين تنسيق عمليات الإغاثة والتنمية، وتحسين التكامل في جميع ركائز الأمم المتحدة، مع مراعاة الطبيعة المتزايدة والطويلة للأزمات.

المراجعة في الوقت المناسب بسبب نهج الأراضي الجديدة الناشئة. فالقبول المتزايد لمجموعة من الحيازات المشروعة للأراضي، وليس مجرد التملك الحر، كسلسلة متصلة بحقوق الأراضي، والنهج المناسبة لإدارة الأراضي، يهيئ الظروف للمشاركة الفعالة في مجال الأراضي والنزاعات. ويمثل استمرارية حقوق الأراضي أساسا للتغلب على التوترات بين نظم الحيازة الرسمية وغير الرسمية، وهو أساس التطوير التدريجي للنهج المناسبة لإدارة الأراضي. وحتى الآن، لم تكن إدارة الأراضي مفيدة لحل حالات النزاع لأنه لا يمكن توسيع نطاقها أو استخدامها للاستجابات السريعة. ويمكن أن تؤدي النهج المناسبة لإدارة الأراضي إلى وجود مجتمعات مستقرة للأراضي، مع تأثير أسرع، وتحسين إدارة الأراضي، وتمكين الفقراء والنساء والفئات الضعيفة.

وقد تم تقييم الأراضي والنزاعات في هذه الدراسة من خلال خمسة مجالات أو مسارات عمل تطبق على مدار دورة النزاع: الإصلاح الزراعي، وإدارة الأراضي،

وعمليات سياسات الأراضي، وتنمية القدرات، وحل النزاعات. ويضمن الانخراط في هذه المشاريع اتباع نهج متماسك ودائم لقطاع الأراضي في جميع مراحل دورة النزاع.

وتستخدم نظرية التغيير حيث يتم اعتماد نهج تدريجي يركز على تحديد نقاط دخول في النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة حيث يمكن تطوير المعارف والنهج الجديدة والتوعية والدعوة فضلا عن تنمية قدرات المنظمات الداعمة التي يمكن أن تقود إلى مزيد من التغيير . وينظر إلى تنمية القدرات على أنها محرك رئيسي للتغيير الذي استعان به النظام على نطاق الأمم المتحدة والمطلوب لمعالجة الأراضي والنزاعات.

النتائج الرئيسية

يعرض هذا التقييم السريع والتحليل الوظيفي منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجال الأراضي والنزاعات كطريقة مجزأة دون استراتيجية شاملة التي تعتبر أساسية لأي تدخلات ناجحة في قطاع الأراضي على المستوى القطري. إن منظومة الأمم المتحدة مجزأة من حيث المهام المتعلقة بالأراضي والنزاعات، وغالبا ما يكون تقاسم المعلومات والتعاون بين الأركان والكيانات مخصصا. بيد أن هناك أمثلة جيدة ودروسا مستفادة عن التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالآليات القائمة في المكاتب الرئيسية وعلى المستوى القطري.

إن منظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى بعض العناصر الهامة، مثل: فهم وتحليل مشترك للأرض كسبب جذري ودافع لنشوب النزاعات و كعقبة أمام الانتعاش، ونظرية التغيير والإطار الشامل للتفاعل المشترك بشأن الأراضي والنزاعات. ويتعين التعامل مع الأراضي والصراعات من خلال رؤية متعددة بطريقة مستدامة وشاملة على مر الوقت.

النتائج الرئيسية ١. هناك مجالات متعددة من مشاركة الأمم المتحدة في الأراضي والنزاعات عبر ركائز الأمم المتحدة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية

ركيزة السلام والأمن. لهذه الركيزة عدد من كيانات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام.

تتمثل مجالات الانخراط الرئيسية ذات الصلة بالأراضي والنزاعات أثناء عمليات حفظ السلام في: دعم الدبلوماسية الوقائية، والوساطة لفض النزاعات، واتفاقات السلام؛ وإعادة بناء المؤسسات الرئيسية ذات الصلة بسيادة القانون والنظم السياسية (الدستور، االنتخابات، الخ) والعدالة الانتقالية. وتعزيز المؤسسات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية وقدرتها على المحاسبة؛ وحماية المدنيين؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وقال موظفو الأمم المتحدة: ينبغي أن يشمل حفظ السلام حماية الممتلكات المهجورة وسجلات الأراضي والأصول الأخرى؛ بناء أدلة حول أثر الأراضي على بناء السلام؛ وإيجاد حيز مؤسسي للأراضي والنزاعات في بناء السلام؛ وتوفير قدرات مخصصة للأراضي والنزاعات. ولاحظ الموظفون أيضا أن مهام الأرض لا تذكر في تواريخ ولايات البعثات التي يصعب فيها تخصيص الأموال، مما يؤدي إلى مشاركة مخصصة. كما تتزايد الطلبات المقدمة من الموظفين القطريين للمساعدة التقنية، وهناك اهتمام متزايد بالأراضي المرتبطة بالموارد الطبيعية. وكما هو مبين في وثائق إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي أن تؤدي الحلول السياسية إلى دفع عمليات الأمم المتحدة في مجالي الاستجابة والسلام، والأراض جزء لا يتجزأ من الحلول السياسية الدائمة.

ركيزة التنمية. لهذه الركيزة عدد من الكيانات التي تعمل في مجال الأراضي والنزاعات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وموئل الأمم المتحدة. وتضطلع هذه الوكالات بمجموعة واسعة من المهام مثل العدالة الانتقالية لتتفق مع الانتهاكات الواسعة النطاق التي تمت في الماضي؛ وتحليل النزاعات؛ ودعم إضفاء الطابع المحلي على الاتفاقيات الدولية؛ وتوفير أطر لإدارة وحكومة الأراضي؛ وإدارة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية في ضوء منع نشوب النزاعات؛ وتعزيز دور المرأة في بناء السلام؛ وإدارة النمو الحضري الذي يعالج الضغوط بشأن الأراضي الحضرية بسبب النزوح؛ وتحديد نظم الأراضي؛ وتنمية القدرات؛ وتسوية المنازعات؛ ودعم الإصلاح الزراعي؛ وتطوير الأراضي، وعمليات سياسات الأراضي.

وتعترف معظم الجهات الفاعلة في مجال التنمية بأهمية معالجة قضايا الأراضي بطريقة مستدامة كشرط مسبق ضروري للإنعاش والتنمية على المدى الطويل. ويمثل ذلك مفتاحا رئيسيا للاستثمارات في البنية التحتية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتطوير الصناعات الاستخراجية، وتوجيه النمو الحضري والتنمية الريفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن قطاع الأراضي لا يخضع لبرمجة منسقة واسعة النطاق عبر قطاع التنمية، ونادرا ما يكون قطاع الأراضي نتيجة محددة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تسترشد بها الأمم المتحدة في عملها على المستوى القطري.

ركيزة حقوق الإنسان (بما في ذلك المساعدة الإنسانية). وفي ركيزة حقوق الإنسان تؤدي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورا رئيسيا في تعزيز المشاركة القائمة على حقوق الإنسان طوال فترة النزاع على الصعيد القطري من خلال توفير قدرات مكرسة لعمليات حفظ السلام؛ وتحسين الوصول إلى العدالة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك النزوح القسري. وعلى الصعيد العالمي، تيسر المفوضية العديد من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك طائفة واسعة من المقررين الخاصين.

وقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تعالج الشؤون الإنسانية، آليات للاستجابة الإنسانية والتنسيق. وينطوي ذلك على مجموعات المأوى والحماية. ويشرف هذا الأخير على نطاق المسؤولية عن السكن والأراضي والممتلكات. وقد أدركوا: أن فك الارتباط بين الاستجابة لحالات الطوارئ والأثر الطويل الأجل يسبب مشاكل ويزيد من النزاع؛ وحددوا أن السكن والأراضي والممتلكات في حاجة إلى معالجة هذا النهج في وقت مبكر في حالة الطوارئ؛ واعترفوا بقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات كحاجز تنظيمي رئيسي للاستجابة لتوفير المأوى؛ وعانوا مع نقص التمويل المزمن؛ ورأوا زيادة عبء القضايا بسبب انتشار الأزمات التي طال أمدها وما يترتب على ذلك من نزوح مطول.

الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة. يضطلع عدد من هذه الكيانات بدور رئيسي فيما يتعلق بالأرض والنزاع. والدول الأعضاء ضرورية لتحقيق نتائج مرغوبة، سواء بوصفها أطرافا تطلب الدعم أو جهات مانحة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة، بما في ذلك من خلال دورها الرائد في المجموعة العالمية لتنسيق وإدارة المخيمات، على التعامل مع النزوح الداخلي واستعادة الأراضي. ويساعد المجلس النرويجي للاجئين كل من اللاجئين والنازحين، ويتعامل مع عمليات النزوح. والمأوى؛ وحقوق السكن والأراضي والممتلكات؛ وتحديد الأطر القانونية الرسمية وغير الرسمية ذات

الصلة بالأراضي. ويعمل البنك الدولي على زيادة عمله بشأن الوضع الهش والنزاع والعنف. كما أن له دورا هاما في إعادة التعمير والتنمية مع برامج أكبر وطويلة الأجل، ولا سيما في مجال إدارة الأراضي.

النتائج الرئيسية ٢. هناك نقاط دخول متعددة لتحسين التماسك والتنسيق والتكامل

بذلت جهود متزايدة في السنوات الأخيرة لضمان تركيز أقوى وأكثر تماسكا وخضوعا للمساءلة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام ومنع إعادة نشوب النزاعات مجددا خلال مرحلة بناء السلام.

مجموعة من الآليات. هناك مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تحسين التماسك والتنسيق والتكامل والفعالية مثل مبادرة الحقوق أولا؛ والفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون (ROLCRG) ؛ والأطر الاستراتيجية المتكاملة (ISF) وعمليات تخطيط البعثات المتكاملة (IMMP)؛ وفريق عمل الأمم المتحدة المعني بقضايا الانتقال وفريق العمل المعني بمنع نشوب النزاعات؛ واللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والمنسقون الإنسانيون والمنسقون المقيمون/ نواب الممثل الخاص للأمين العام؛ فرق الأمم المتحدة القطرية؛ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وما بعد الأزمات؛ وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون؛ مستشارو السلام والتنمية التابعون لإدارة الشؤون السياسية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتحالف الحلول؛ الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا؛ موظفو؛ الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات؛ وآليات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي/ مصرف التنمية الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومبادرة سياسات الأراضي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

تلعب آليات التنسيق العديد من الأدوار. وتضطلع آليات التنسيق هذه، وخدمات الدعم المتكاملة، والبرامج المشتركة بمجموعة واسعة من الأدوار ذات الصلة بالأراضي والنزاعات. وهناك نقاط دخول عبر ركائز الأمم المتحدة في الشؤون الإنسانية والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتشمل الأدوار على ما يلي:

- التنسيق العالمي والمواءمة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة لتوجيه التحليل والتقييم والبرمجة؛ لتوجيه الدعوة والمشاركة السياسية للمبادرات على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية؛ لمواءمة العمل السياسي والتقني للأمم المتحدة؛ ولإنشاء إطار مشترك للرصد والإبلاغ؛ ولإيجاد مصدر للتمويل.
- تصميم وإقامة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.
- تقديم المساعدة التقنية على الصعيد القطري، ودعم الوساطة، والرصد، وإرساء سبل السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والنهج الإنمائية.
- تنسيق برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري ومواءمتها مع الخطط الحكومية والحوار والدعوة مع الحكومات، والشراكة مع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، وتجميع التمويل.
- آليات الإنذار المبكر وآليات المسح الأفقي لمنع وقوع الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والمظالم الحساسة سياسيا، مثل التهجير القسري الجماعي، والحرب الأهلية والإبادة الجماعية على أعلى المستويات السياسية في منظومة الأمم المتحدة.
- عقد منصة؛ بما في ذلك المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة؛ ودعم المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة لبناء السلام.
- التحقق من الملاحظات الإرشادية للنظام؛ دعم تطبيع البروتوكولات الدولية (مثل النازحين داخليا / اللاجئين)؛ ووضع السياسات والمبادئ التوجيهية والنهج لدعم البلدان.
- الإجراءات الخاصة/ آليات الرصد من خلال المقررين الخاصين (مثل حقوق الإنسان للنازحين داخليا والسكن اللائق).
- تقاسم منتجات المعرفة ودعمها وتطويرها لسد الثغرات فيما يتعلق بالقدرات، بما في ذلك تطوير الأدوات، فضلا عن الأدوات الحساسة للنزاعات.
- تنمية القدرات المشتركة للموظفين والشركاء.

أدوات التحليل المشترك. تشمل أدوات التحليل والبرمجة المشتركة ما يلي: تقييم الاحتياجات لفترة ما بعد انتهاء النزاع التي يتم تنسيقها بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي؛ أداة تحليل التنمية ذات الصلة بالنزاعات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمذكرة التوجيهية الصادرة عن الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية لتقييم احتياجات ما بعد النزاع وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن إدارة الموارد الطبيعية في الأوضاع الانتقالية؛ إدارة الشؤون الساسية والمذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الوساطة والموارد الطبيعية؛ ومؤشرات من مبادرة المؤشرات العالمية للأراضي التابعة للشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

واتفق موظفو الأمم المتحدة على أن اتباع نهج منهجي إزاء الأراضي والنزاعات يتطلب المشاركة عبر مختلف ركائز الأمم المتحدة، وأن طبيعة الأطر الاستراتيجية المتكاملة وعمليات تخطيط البعثات المتكاملة تتيح فرصا لتعزيز الاتساق على المستوى القطري في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة المنسق المقيم/نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام. إن خدمات الدعم الناشئة حديثا والمتكاملة، مثل مستشاري السلام والتنمية، وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وشراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات المشردين داخليا، وتحالف الحلول، وسد الفجوات والتي ينظر إليها كآليات هامة لتحسين التنسيق والاتساق بين مختلف الركائز.

النتائج الرئيسية ٣. الوضع الراهن غير مناسب للغرض

قد نتج عن المشاورات عدد من الملاحظات المشتركة الهامة. ويمكن أن يساعد ذلك على تشكيل المزيد من التغييرات:

تحتاج الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى زيادة توضيح دور الأمم المتحدة في فترة النزاع. وهناك حاجة إلى مزيد من المشاركة مع الدول الأعضاء لتعزيز تحديد دور منظومة الأمم المتحدة وتسليط الضوء على الثغرات، باستخدام اتفاقات منع نشوب النزاعات والوساطة والسلام كنقاط دخول رئيسية. وأعرب موظفو الأمم المتحدة عن الحاجة إلى تجديد الحوار وتوسيع نطاقه مع الدول الأعضاء.

تحليلات النزاعات المتعددة المستويات الموجودة عبر فترة النزاع لا تتضمن الأرض. ففي منظومة الأمم المتحدة هناك عدد متزايد من الأدوات العملية والنهج المتاحة للتعامل مع النزاع، ولكن أيا من هذه لا يعالج صراحة مشكلة الأراضي. وقال موظفو الأمم المتحدة إن الأرض غالبا ما تكون السبب الجذري و/ أو العامل للعديد من النزاعات، ولكنها غالبا لا تذكر في قرارات مجلس الأمن أو في اتفاقات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وأوضح البعض النقطة الأخيرة، مشيرا إلى المصالح المكتسبة للأطراف المتنازعة على المستوى القطري فيما يتعلق بتركها. ومع ذلك،

على المستوى المحلي، فإنه يمكن ملاحظة دور الأراضي، باعتبارها دافعا لنشوب النزاع، وارتباطه ارتباطا وثيقا بالنزوح، ومنع العودة و/ أو الحصول على سبل كسب العيش. وقال موظفو الأمم المتحدة إن الأراضي والنزاع يجب أن يكونا جزءا من التركيز المتزايد على منع نشوب النزاعات ودفع تحليل مشترك للأسباب الجذرية وعوامل نشوب النزاع وبناء السلام عبر ركائز الأمم المتحدة.

المشاركة المجزأة بشأن الأراضي والنزاعات. في حين تعمل كيانات مختلفة داخل الأمم المتحدة بشأن الأراضي والنزاعات، فإن عملية رسم الخرائط أثناء دراسة ما تقوم به الكيانات المختلفة تؤكد أن هذا يحدث بطريقة مجزأة غالبا ما تكون مخصصة. وعلى الصعيد القطري، لا يوجد سوى قدر ضئيل جدا من تسليم المهام بين الكيانات حيث تنتقل دورة النزاع عبر مراحل مختلفة. وكثيرا ما تعالج الحلول الدائمة التي تنطوي على جميع مسارات العمل المختلفة بشأن الأرض معالجة غير كافية وغير مباشرة. ولا يوجد سوى القليل جدا من التحليل المنسق والاستراتيجية والتخطيط والبرمجة على الصعيد القطري للأراضي والنزاعات عبر الكيانات ودورة النزاع. ويلزم أيضا المشاركة السياسية الرفيعة المستوى، والتنسيق والدعم على الصعيد العالمي للأنشطة القطرية/ الميدانية، وتنمية القدرات.

وهناك حاجة إلى إطار أكثر تماسكا، استنادا إلى النهج القائمة لحل النزاعات. ويشارك عدد من وكالات الأمم المتحدة بالفعل في حل نزاعات الأراضي لمجموعة واسعة من الأغراض بما في ذلك إدارة الحيازة، وسيادة القانون، وتخطيط المستوطنات، والحصول على السكن، وربط المعلومات ببعض أشكال النظم البديلة لإدارة الأراضي. وقال موظفو الأمم المتحدة إن أدوار وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بهذا العمل في مرحلة ما بعد النزاع تحتاج إلى توضيح، وكذلك القيمة المضافة من قبل الأمم المتحدة لأن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية تشارك أيضا. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه لضمان الاتساق وتحسين التكامل مع البرامج الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

الحاجة إلى التغلب على انعدام تقاسم المعلومات حول الأراضي عبر الوكالات وخلال دورة النزاع. وذكر موظفو الأمم المتحدة أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتبادل المعلومات، وتجميع التفاهم والمعرفة على وجه الخصوص في مجال معقد مثل الأراضي والنزاعات.

تتطلب قضايا النزوح والأراضي المزيد من الحلول الموجهة نحو نهج مع روابط أفضل بين العمل الإنساني والتنمية والسلم والأمن. ووفقا لموظفي الأمم المتحدة المشاركين في العمل الإنساني، ثبت أن المشاركة الشاملة في قضايا الأراضي من الصعب تحقيقها على نطاق واسع خلال الاستجابة لحالات الطوارئ. ويرجع ذلك إلى: نقص التمويل المزمن في النداءات الإنسانية؛ وعدم كفاية التواصل بين الوكالات الإنسانية التي تعالج قضايا السكن والأراضي والممتلكات، وجهود حفظ السلام والتنمية؛ فشل المبادئ التوجيهية الرئيسية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي والإخلاء في بعض الأحيان في تقديم حلول على المستوى القطري بسبب عدم تعاون الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية وعدم كفاية المواءمة مع طبيعة وواقع الأزمة الممتدة، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول مستمدة من نهج التنمية بشكل متزايد؛ وغالبا ما يكون رد الحق غير ممكن بسبب الشواغل المتعلقة بالحماية والاتفاقات المبرمة في اتفاقات السلام؛ وينتقل النازحون بصورة متزايدة إلى المناطق الحضرية ويفضلون خيارات الإدماج المحلية، حيث يصبح التهجير مطولا، مما يتطلب زيادة إدارة الأراضي وحقوق ملكية الأراضي منذ البداية. واتفق موظفو الأمم المتحدة على أن النزوح يمثل تحديا إنسانيا وحقوق الإنسان والتنمية. وهناك تركيز متزايد على الاستراتيجيات الوطنية للحلول الدائمة بدلا من الاعتماد على النهج العالمية. وقال موظفو الأمم المتحدة إن هناك حاجة إلى ما يلي: التنسيق المنهجي على المستوى العالمي عبر دعائم الأمم المتحدة من أجل وضع إطار معياري يمكن أن يعالج بفعالية قضايا السكن والأراضي والممتلكات؛ وتقاسم أفضل للمعلومات وقيادة الأمم المتحدة التي يمكن التنبؤ بها وإمكانية الوصول إلى القدرات التقنية.

عدم كفاية القدرات التي يمكن الوصول إليها والتنبؤ بها عبر ركائز الأمم المتحدة بشأن الأراضي والنزاعات على جميع المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية). وأشار موظفو الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من أن الأرض تعتبر أساسية قضية شاملة، فإن القدرة المحدودة، سواء كانت فنية أو سياسية، على الانخراط في النطاق والحجم اللازمين لمنع نشوب الصراعات و/ أو إزالة حواجز التنمية. وتحتاج الأمم المتحدة إلى زيادة تنمية القدرات: تحديد الأرض باعتبارها سببا جذريا، ودعم مفاوضات السلام، وإنشاء آليات لنزاعات الأراضي؛ وإرساء الأسس اللازمة لوضع السياسات والإصلاحات المتصلة بالأراضي؛ وبدء نظم إدارة الأراضي. وهناك حاجة إلى فهم أوضح فيما يتعلق بنوع القدرات التي تحتاجها الأمم المتحدة نفسها؛ ومتى وكيف ينبغي تعبئة القدرات؛ وما هي القيمة المضافة التي ينبغي أن تقدمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأراضي والنزاعات على المستوى الوطني. وقال موظفو الأمم المتحدة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على توفير الخبرة والقدرة كجزء من نهج على نطاق المنظومة. ومن شأن ذلك أن يساعد الأمم المتحدة على أن تكون جهة فاعلة أكثر شرعية وذات مصداقية على المستوى الوطني من خلال دعم تعبئة وتوجيه أصحاب المصلحة والشركاء المتعددين للتنفيذ.

وتتطلب الأمم المتحدة أيضا زيادة القدرة على الوساطة في النزاعات وتحسين تحليل الأسباب الجذرية والاستراتيجية والتخطيط لإضفاء الطابع السياقي على البعثات. ومن شأن هذا النهج المتبع في تحقيق السلام أن يتيح للقضايا المتعلقة بالأراضي أن تكون أفضل في التحليل على نطاق المنظومة ومعالجة النزاعات، وتسلسل مراحل تنفيذ اتفاقات السلام والتنفيذ التدريجي لها، وأن تكون جزءا من تنمية القدرات.

الفصل بين مسارات العمل الفني والأدوار والمسؤوليات السياسية بشأن قضايا الأراضي/ النزاعات ونقص تسليم المهام بين ركائز الأمم المتحدة. ومن أجل الاستدامة، يجب معالجة الأراضي على المستوى الوطني من زوايا سياسية وتقنية بطريقة متكاملة في جميع ركائز الأمم المتحدة. ورأى موظفو الأمم المتحدة أن الممثلين الخاصين للأمين العام غالبا ما يعطون الأولوية للمسألة بما فيه الكفاية، على افتراض أن فريق الأمم المتحدة القطري سيتعامل معها. ومع ذلك، يميل فريق الأمم المتحدة القطري إلى الابتعاد عن قضايا الأراضي والنزاعات بسبب عدم وجود نفوذ سياسي كاف حول هذه القضية السياسية للغاية. كما أن الوكالات الفنية ضعيفة فيما يتعلق بقضايا الأراضي. وهناك نقص عام في إدماج المبادرات السياسية والتقنية من مستوى السياسات إلى النهج البرنامجية، وهذا يشكل عقبة رئيسية أمام الحلول المستدامة.

وهناك حاجة إلى آليات تمويل محسنة لدعم المشاركة المستدامة بشأن الأراضي والنزاعات. ولم تستعرض هذه الدراسة آليات التمويل المستخدمة في الأراضي والنزاعات، وينبغي أن يتم ذلك في المرحلة التالية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا تقييما لكيفية مشاركة الأمم المتحدة في مرحلة ما قبل الاستثمار والإعداد لمرحلة الاستثمار في البنك الدولي. ويمول عدد من المنظمات الثنائية جوانب دورة الصراع مع بعض التدخلات المتصلة بالأراضي والأعمال الإنمائية. وبالنظر إلى التنافس بشأن التمويل، ولا سيما في مرحلة الطوارئ على المستوى القطري، والحاجة إلى العمل ضمن إطار مشترك للأراضي عبر منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء من

خارج الأمم المتحدة، ينبغي النظر في آلية تمويل تعزز التعاون. وفي غضون ذلك، ينبغي النظر في شكل من أشكال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لتمويل تنمية القدرات، حيث تعمل وكالات الأمم المتحدة المتعددة على وضع خطة عمل مشتركة مع شركاء من خارج الأمم المتحدة، بشأن الأراضي والنزاعات، ويمكن بعد ذلك استخلاص الدروس من ذلك وتنفيذها على المستوى القطري وعبر مرحلة ركائز الأمم المتحدة.

التوصيات

تشكل النتائج المبينة أعلاه أساسا للتوصيات التالية لكي ينظر فيها الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون، والفريق العامل المعني بالمرحلة الانتقالية التابع للأمم المتحدة، والكيانات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وقد وضعت الدراسة الاستطلاعية ودراسة الحالة هذه لتحديد من موظفي الأمم المتحدة ما يلزم القيام به للعمل من أجل مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في قضايا الأراضي والنزاعات. وكان الهدف من ذلك هو معالجة القضايا المتصلة بالأراضي التي تعد عوامل تؤدي إلى نشوب النزاعات وتعوق الانتعاش والتنمية بصورة أكثر فعالية.

وقد اتسقت هذه الدراسة مع جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الأساسي الناشئ، مدفوعا بالحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع نظام الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل (بما في ذلك الاستعراض الشامل للسياسات الشاملة لعام ٢٠١٦) واستعراض عمليات السلام، وهيكلة بناء السلام، ونظام العمل الإنساني. وقد تم تطوير التوصيات الواردة أدناه من نتائج الدراسة استنادا إلى المقابلات مع موظفي الأمم المتحدة، وكذلك من خلال المشاركة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة. وهي تمثل خيارات عملية للتغيير لجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض للتعامل مع الأراضي والنزاعات بطريقة مستدامة.

وتوضح توصيات أخرى أدناه العناصر الأساسية لنظرية التغيير التدريجي. وينبغي الإفادة منها من خلال المبادئ التوجيهية التالية:

- **العوامل العالمية، وليس** العوامل المحلية فقط: فهم عوامل النزاع على الأرض أيضا كمحفز للعوامل العالمية الدافعة للتغيير، وتغير المناخ، والنمو السكاني، والتحضر وانعدام الأمن الغذائي، وليس مجرد ظواهر وطنية أو محلية؛
- **تراكمي:** اعتماد نهج تدريجي ومحفز تراكمي للتغيير استنادا إلى تنمية القدرات؛
- **تكون استراتيجية:** يجب أن تركز الجهود الرامية إلى إحداث التغيير، حيثما يكون ذلك ممكنا على تحقيق أقصى قدر من التأثير، مع مراعاة الإصلاح الأوسع نطاقا والقدرات القائمة والوقت اللازم لتحقيق النتائج؛
- **البناء على النجاحات والدروس المستفادة:** سيكون من الضروري البناء على الممارسات الجيدة سواء كان ذلك من بلدان أو مناطق أو مستوى عالمي معين، أو من العمل الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة القائمة، مع إثبات إمكانية توسيع نطاقها؛
- **مكاسب سريعة:** حتى لو كانت بعض التغييرات اللازمة ستستغرق وقتا طويلا ليكون لها تأثير متوسط على نطاق واسع، سيكون من الضروري أن يكون هناك مكاسب سريعة التي تحدث فرقا ملموسا في الطريقة التي يتم بها معالجة الأراضي والنزاعات؛

١.استخدام مذكرة الإرشاد الخاصة بالأراضي والنزاعات من أجل إنشاء أسس و أهداف مشتركة، والدعم لزيادة عمليات التغيير

ينبغي أن توفر المذكرة التوجيهية للأمين العام توجيهات بشأن كيفية تيسير عملية مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع ضمن إطار نهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي والنزاع على مستوى المكاتب الرئيسية وعلى المستوى القطري، عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة وطوال دورة الصراع.

وينبغي للمذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن إدارة الأراضي والنزاع أن تعمل على:

- تسهيل وضع اتفاقات تحدد فيها ما إذا كانت الأراضي والنزاعات ينبغي أن تكون بمثابة الأعمال الأساسية للنظام على نطاق الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع مهمة الأمم المتحدة الأساسية الأوسع نطاقا وهي «الحفاظ على السلام»، مع مراعاة التحديات العالمية المقبلة؛
- وضع أساس مشترك للمبادئ والقيم المتصلة بالأراضي، ورؤية مشتركة، واستراتيجية متوائمة، والأولويات ذات الصلة بالأراضي التي تحتاج إلى أن تغطيها منظومة الأمم المتحدة، مع الإشارة أيضا إلى أن منظومة الأمم المتحدة ستحتاج إلى البحث عن شراكات خارجية؛
- تقديم التوجيه العام بشأن ما يجب القيام به لجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض بشأن الأرض والنزاع وبشأن عملية التغيير اللازمة؛
- تحديد فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالانتقالات باعتباره منصة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة التي يمكن من خلالها وضع هذا العمل. وهو يتناسب بشكل جيد مع الأراضي والنزاعات لأنه يربط بين المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ويركز على إنشاء تحاليل مشتركة، وتحسين البرمجة، وتقاسم المعلومات، واعداد التقارير، وتسليم مهام أفضل بين مختلف ركائز الأمم المتحدة. وهو أيضا جزءا لا يتجزأ من عمليات إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا؛
- تطوير قدرة تخطيط استراتيجي أكثر تنسيقا للأراضي في إطار استجابة الأمم المتحدة الشاملة وضمان قيادة الأمم المتحدة المكلفة على المستوى القطري (الممثلون الخاصون للأمين العام، والمنسقون المقيمون). (انظر أيضا التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري التابع للأمين العام بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥ (١٥٨-١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٤٨، ١٣٧) وفي تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (٦٠، ٥٨). وكجزء من هذا التنسيق، وضع مبادئ توجيهية محددة لضمان تقاسم المعلومات عن الأراضي واستراتيجياتها عبر كيانات الأمم المتحدة وعبر مختلف المراحل والركائز، على المستويين العالمي والقطري. وينطبق ذلك أيضا على نظم الإنذار المبكر المتعلقة بالنزاعات وحالات الطوارئ؛
- النظر في جعل نتائج قطاع الأراضي أمرا ضروريا وليس ثانويا لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الدول الهشة ؛
- تقديم توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم استجابة أكثر فعالية للتصدي للتحديات المتعلقة بالأراضي/ التحديات ذات الصلة بالأراضي المتعلقة بالوقاية من النزوح وإدارة النزوح المطول وتسهيل العودة.

وينبغي للمذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن إدارة الأراضي والنزاع أن تشمل:

- قائمة بجميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالأمم المتحدة والصكوك المتعلقة بالأراضي والنزاعات؛
- موجز يتناول القضايا الرئيسية المرتبطة بالأراضي والنزاعات؛
- الإشارة إلى خارطة طريق لتنفيذ المذكرة الإرشادية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأيضا لترجمة توصيات هذه الدراسة إلى خطوات عملية.

٢. استخدم أدوات التغيير الرئيسية لمشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الأراضي والنزاعات وجعل الأمم المتحدة أكثر ملاءمة للغرض

لا بد من المشاركة المستمرة والمتماسكة طوال دورة النزاع. وهناك توافق في الآراء بين موظفي الأمم المتحدة الذين تمت مقابلتهم بأن إعادة التنظيم الجذري للولايات والإصلاحات السريعة تعد ممكنة ومرغوبة. والسؤال الذي ينبغي التصدي له هو الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد من الترتيبات المؤسسية القائمة والقدرات والمعارف، دون بناء مؤسسات جديدة وتفادي ما ينبغي عمله وما لا يجدي حاليا. وتتمثل التوصيات الرئيسية المقترحة للنظر فيها فيما يلي:

- استخدام نهج تدريجي مع مرور الوقت ونهج تحفيزي وتنمية القدرات لتنفيذ التغيير عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة بسبب حجم وتعقيد التغييرات اللازمة. والقصد ليس «إصلاح النظام برمته». وهذا يتطلب خلق رؤية مشتركة عبر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف العامة وتطوير القدرات بدلا من نهج التدريب، وعمليات ديناميكية متكررة وعمليات معقدة ومتقطعة؛
- استخدام أدوات التغيير كنقاط دخول، مثل: المؤسسات، والمنصات، و المناطق الجغرافية ، وعمليات الأمم المتحدة الجارية، والمنظمات الداعمة، والشبكات، والأولويات، والتدخلات العاجلة، وتنمية القدرات، وتوليد المعارف الجديدة، والقضايا الرئيسية للمشاكل. ضمان تغطية جميع الأعمال الرئيسية المتعلقة بالأراضي ونقاط الدخول لضمان التنسيق والاستدامة. وتشمل هذه المسائل تسوية المنازعات، وعمليات سياسات الأراضي، وتنمية القدرات، وإدارة الأراضي، وإصلاح الأراضي؛
- استخدام نهج لتنمية القدرات يصمم لنظرية التغيير المناسبة للأرض، استنادا إلى رؤية للتغيير على مدى فترة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وذلك باستخدام نقاط دخول متعددة ونقاط خروج للمشاركة. وينبغي التركيز على التعلم العملي والتواصل وبناء معارف جديدة باستخدام أدوات من شأنها أن تدفع التغيير على المستويين الفردي والتنظيمي قُدما. وهذا يتطلب أيضا مرونة للاستفادة من الروافع الجديدة المحتملة الناشئة.

وتم اقتراح الروافع التالية.

استخدام اتفاقات منع نشوب النزاعات والوساطة والسلام كنقاط دخول رئيسية للبدء في تحسين التنسيق وتسليم المهام المتعلقة بالأراضي

بناء على تقارير إصلاح الأمم المتحدة لمعالجة قضايا الأراضي بشكل فعال، تقترح التوصيات الرئيسية التالية:

- استخدام فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالانتقال كمنتدى رئيسي لتطوير استباقي للنهج المشترك للأراضي والنزاعات الذي يرتبط مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية والمقبلة ويستند إليها، بما في ذلك تحديد موقع الأمم المتحدة على المدى الطويل والنظام، والإصلاحات المتعلقة بعمليات السلام، وبناء السلام، والقمة العالمية للعمل الإنساني؛
- تضمين الأراضي والنزاعات في آليات التنسيق القائمة والخدمات المشتركة لتعزيز الاستجابة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. إعطاء الأولوية لأختيار آآليات التنسيق والخدمات المشتركة التي ينبغي أن تكون الأفضل . الاحتفاظ بوحدات الأراضي المبنية خصيصا للأغراض في الكيانات لوضع مبادئ توجيهية معيارية، والاضطلاع بإدارة المعارف وتطوير الأدوات، والاختبار، وتقديم المساعدة التقنية، وتنمية القدرات، ووضع رسائل اتصال للتوعية والدعوة؛
- وضع دليل عملي، والدروس المستفادة من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الموارد الطبيعية بشأن كيفية إدخال الأراضي والنزاعات في إطار هذه الاتفاقات، وبناء السلام، والتحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من الأدوات والأطر المناسبة؛
- المسائل المتعلقة بالأراضي والنزاعات التجريبية في تصميم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في وقت مبكر (الوقاية والوساطة)، وكفالة توضيحها على نحو سليم في اتفاقات السلام، وفي إدماج الولايات التي يقررها مجلس الأمن، بما في ذلك خطط التنفيذ واتفاقات السلام، والتكاليف الإجمالية، وتقسيم المسؤوليات، وتسليم المهام مع فرق الأمم المتحدة القطرية، وأدوار الموظفين ومسؤولياتهم، وتنمية القدرات. وتمهيد الطريق لذلك من خلال المشاورات غير الرسمية مع مجلس الأمن؛
- استخدام نموذج الإطار الاستراتيجي المتكامل على المستوى القطري لمواءمة العمل بشأن الأراضي والنزاعات وتحديد آليات تسليم مهام بين العمل السياسي والاستجابة الإنسانية والعمل في مجال حقوق الإنسان وجهود التنمية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛
- ضمان إدراج خبرات الأراضي في نشر أفرقة صغيرة لمساعدة الحكومات الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على التصدي لحالات النزاع الناشئة أو لتسهيل الانتقال من بعثة تابعة للأمم المتحدة إلى فرق الأمم المتحدة القطرية على النحو المتوخى أيضا في اقتراح حقوق الإنسان « فرق خفيفة » تمشيا مع التوصيتين ٧٥ و ٣٠٢ للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام؛
- توسيع فريق الوساطة الاحتياطية الحالي، الذي تستضيفه إدارة الشؤون السياسية، مع خبرة متخصصة في الأراضي والنزاعات لدعم الوساطة في النزاعات ومفاوضات السلام.

ضمان تحليل مشترك ومتبادل للأراضي لأنها سبب جذري وأحد عوامل نشوب الصراع وإعاقة التنمية

كما هو مبين في مراجعات إصلاح الأمم المتحدة، فإن «الحفاظ على السلام» يتطلب فهما راسخا للأسباب الجذرية لنشوب النزاع أو نشوبه مجددا. وقد تم تحديد الأراضي باعتبارها أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لنشوب النزاع، ومن المرجح أن تكون السبب الجذري المتزايد بسبب التحديات العالمية. وتقترح التوصيات الرئيسية التالية:

- تطوير أفضل للمعارف والقدرات حول الطريقة التي تكون فيها الأرض محفزا لنشوب النزاع وكيف أنها تعرقل التنمية وكيفية معالجتها بشكل أفضل أيضا مع موظفي الأمم المتحدة المشاركين في التحليل الشامل للنزاع (مثل موظفو مكاتب إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؛ ووضع بيانات دورية حول عدد ونوع النزاعات المتعلقة بالأراضي التي تحدث في عمل كيانات الأمم المتحدة؛ تحديد وتوثيق وتطوير الحلول؛ مواصلة تطوير أدوات مشتركة لتقييم وتحليل النزاعات لتضمين الدور المحدد للقضايا المتصلة بالأراضي؛
- وضع أداة تكميلية تسمح بإجراء تحليل أكثر تعمقا للاقتصاد السياسي للأراضي والنزاعات المرتبطة بشكل أكثر تقنية لقطاع الأراضي، بما في ذلك النظم العرفية و/ أو الأصلية وغير الرسمية لحقوق الأراضي، كأساس لتحسين البرمجة ومواءمة الوظائف المتعلقة بالأراضي التي ستعالجها مختلف ركائز الأمم المتحدة. تطوير القدرة على استخدام الأداة مع الوكالات التقنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها؛
- توضيح كيفية معالجة المسائل المتصلة بالأراضي في عمليات التخطيط المتكامل للبعثات، بما في ذلك بعثات التقييم الاستراتيجي.

تقييم وتطوير الوعي والقدرات بشأن الأراضي (الموظفين / المؤسسات) على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة مستدامة وعلى نطاق واسع

ينبغي أن يكون لدى منظومة الأمم المتحدة قدرة محسنة على معالجة قضايا الأراضي كجزء من منع نشوب النزاعات والوساطة واتفاقات السلام ووضع نهج مستدام للأراضي. وتقترح التوصيات الرئيسية التالية:

- إجراء تقييم أكثر انتظاما لتقييم احتياجات قدرات منظومة الأمم المتحدة والكيانات المختلفة للأمم المتحدة ووضع وتنفيذ استراتيجية لتنمية القدرات؛
- دعم تطوير أدوات للأراضي والنزاعات وتوثيقها وتجريبها وتكرارها وتوسيع نطاقها من خلال برنامج محدد قصير الأجل. وتعميمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، ولا سيما على الصعيد القطري، من خلال التوعية، وإدارة المعرفة، والاتصالات الاستراتيجية، وتنمية القدرات المستهدفة؛
- خلق المزيد من الوعي والقدرة على معالجة الأراضي والنزاعات في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة في النزاعات واتفاقات السلام، وللممثلين الخاصين للأمين العام/ ونواب الممثلين الخاصين للأمين العام، والمنسقين المقيمين وداخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية (بما في ذلك وحدة دعم الوساطة)؛
- مواصلة تطوير القدرات في مجالات العمل الخمسة المتعلقة بالأراضي والنزاعات في الكيانات العاملة في القطاعات الأخرى المرتبطة مثل إدارة الموارد الطبيعية وتحليل الاقتصاد السياسي والهجرة، واللاجئين، والعائدين، والنازحين، والمرأة، والحوكمة، وإدارة النزوح، وحقوق الإنسان، والتخطيط الإقليمي والحضري، والإسكان، وإعادة الممتلكات، وتوزيع الثروة، والعدالة الانتقالية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات، وحماية المدنيين؛
- ولتيسير العمليات القطرية والانضمام إلى الوصول إلى الخدمات المشتركة في مجال الأراضي، وضع مجموعة مشتركة مناسبة من المعارف والقدرات ذات الصلة بجميع ركائز الأمم المتحدة، بحيث تصل إلى ما وراء منظومة الأمم المتحدة.

إعطاء الأولوية لنهج منسق يركز على الحلول للتعامل مع النزوح عبر ركائز الأمم المتحدة، ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالأراضي

تتطلب إدارة عمليات النزوح مزيدا من التدابير التكميلية لمعالجة الشواغل الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان بمزيد من الفعالية في جميع ركائز الأمم المتحدة. وينبغي أن يستند ذلك إلى مبادرات مجموعة الحماية العالمية، من أجل تقديم الدعم لقضايا السكن والأراضي والممتلكات وتحالف الحلول بشكل أكثر قابلية للتنبؤ به لمعالجة حالات الأزمات. وينبغي أن تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة هذه العملية بالتشاور مع أعضاء مجموعة الحماية وتحالف الحلول وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

تحديد أولويات محددة للأمم المتحدة لتعزيز دور المرأة في الحفاظ على السلام، فيما يتعلق بالأراضي والنزاعات

تشير مراجعات الأمم المتحدة بشأن الإصلاح، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، إلى أن تعزيز دور المرأة في الوقاية والمفاوضات السلمية وبناء السلام يعد أمر بالغ الأهمية. ومن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة العالمية أن مشاركة المرأة وقيادتها في جميع مجالات السلم والأمن أمران محوريان بالنسبة للفعالية التشغيلية والقدرة على تأمين السلام والتنمية المستدامين. وتتناول الدراسة العالمية مسألة الأراضي عبر مجموعة من السياقات، بما في ذلك ما يتعلق بالعدالة وبناء السلام والمشاركة والحماية والوقاية من العنف. وبناء على هذه الدراسة، ترد فيما يلي توصيات رئيسية للنهوض بحقوق المرأة في أوضاع النزاع وما بعد النزاع:

- الالتزام برفع قضايا جنسانية محددة، كمسألة روتينية، لإدراجها في اتفاقات وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في ترتيبات الانتعاش الإداري والاقتصادي بما في ذلك حصول المرأة على الأراضي وحقوق الملكية؛
- تزويد النساء والفتيات بوثائق هوية على سبيل الأولوية أثناء النزاع وبعده، من أجل الحصول على حقوق الأرض والأراضي والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والفوائد الاجتماعية؛
- الإصلاح التشريعي والسياسي لضمان المساواة للمرأة في الحصول على الأراضي بما في ذلك تعديل قوانين الزواج والميراث والقوانين ذات الصلة. ويجب أن يشمل ذلك التوعية بحقوق المرأة فيما يتعلق بالأرض، بما في ذلك مع زعماء المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين، فضلا عن حملات التوعية العامة والتثقيف القانوني (التي تستهدف جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية) لدعم المرأة في المطالبة بحقوق حيازة الأرض وتأمينها؛
- ربط عمليات التعويضات بإصلاح الأراضي والممتلكات بما في ذلك استعادة الأراضي.

٣. اعتماد استمرارية حقوق الأراضي ونهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي من أجل المشاركة المستدامة والمتسقة بشأن الأراضي والنزاعات

هناك مجموعة من الحيازات المشروعة ضمن سلسلة متصلة بنهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي وهي التغيرات في اللعبة، حيث أنها تسمح بعمل أسرع وأكثر تكلفة من أجل إطار أكثر استقرارا وتمكينا من أجل معالجة قضايا الأراضي كدافع لنشوب النزاع وكعقبة أمام التنمية. وتقترح التوصية الرئيسية التالية:

- استنادا إلى المعايير الدولية القائمة لحقوق الإنسان التي تتخذ هذا النهج، السعي إلى اعتماد رسمي على نطاق منظومة الأمم المتحدة وإلى فهم مشترك لاستمرارية حقوق الأراضي ونهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي.

٤. إنشاء منصة للشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، لتطوير رؤية مشتركة والمضي قدما فيما يتعلق بخارطة الطريق

ينبغي بناء تحالف واسع النطاق يكون قائم على قضايا بشأن الأرض والنزاع يمتد إلى ما وراء الأمم المتحدة. وتقترح التوصيات الرئيسية التالية:

- وضع خارطة طريق وتحديد أولويات خطة عمل مشتركة لبناء المعارف وأدوات الأراضي (بما في ذلك الأدوات الحساسة للنزاعات) ونظم البيانات المشتركة ونهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي؛
- لتحسين نهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي مع تعزيز منظومة الأمم المتحدة، يجب توسيع نطاق هذا التحليل الوظيفي من أجل تحسين المواءمة عبر النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبين منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، للتغلب على الثغرات وتوضيح التداخل والازدواجية.

٥. خلق مزيد من فرص التمويل طوال دورة النزاع من أجل القيام بالمهام المتصلة بالأراضي وتنفيذ التغيير

لم تستعرض هذه الدراسة فرص التمويل الحالية. ومع ذلك، ينبغي النظر في عدد من التوصيات والمضي قدما:

- إجراء استعراض آخر للتمويل والفرص على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- مناقشة إنشاء آلية تمويل متعددة الشركاء لتطوير القدرة الضرورية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأراضي والنزاعات على نطاق واسع عبر دورة النزاع؛
- النظر في توضيح وتعزيز دور البنك الدولي من حيث لعب دور استثماري بينما تركز الأمم المتحدة على ما قبل الاستثمار فيما يتعلق بالأراضي والنزاعات؛
- وضع خطة عمل وميزانية لبرنامج مدته أربع سنوات لبناء القدرات في منظومة الأمم المتحدة بشأن الأراضي والنزاعات كجزء من خارطة الطريق المرتبطة بهذه الدراسة.

٦. خريطة طريق شاملة والمضي قدما

بالإضافة إلى مجموعة الإجراءات المحددة أعلاه، يلزم وضع خارطة طريق شاملة. ويتعين على الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون أن يصادق على ذلك، لأن هذه الدراسة أجريت بموجبها. وينبغي أيضا على الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالانتقالات أن يصادق على ذلك، و الذي يبدو من هذه الدراسة أنه الإطار الأنسب لتضمين أعمال الأراضي والنزاعات في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الإجراءات ونقاط الدخول المحددة جزءا من خارطة الطريق الشاملة للمضي قدما والتي يجب أن تتضمن ثلاثة مسارات محتملة، لكل منها، المنظمات الداعمة، والجداول الزمنية والمعايير.

١. زيادة إدارة التغيير داخل منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مع الدول الأعضاء وداخل العمليات الحكومية الدولية). وينبغي أن يشمل ذلك على:

- استخدام فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمرحلة الانتقالية لتنسيق المزيد من إدارة التغيير داخل منظومة الأمم المتحدة وتحديد المنظمات الداعمة ودمج قضايا الأراضي والنزاعات في عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية وتنفيذ المبادرات ذات الأولوية للمضي قدما فيما يتعلق بجدول الأعمال وخارطة الطريق؛
- توسيع العملية الاستشارية لتوضيح احتياجات الدول الأعضاء وإرادتها السياسية لدفع التغيير وترجمته إلى عمليات حكومية دولية.

٢. وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة الإرشاد الخاصة بالفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون (روكرغ) ودعم طرحها.

٣. تطوير منصة كيانات الأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة للتعامل مع قضايا الأراضي والنزاعات لإضفاء الطابع المؤسسي على التغيير وبناء قاعدة المعرفة وتعبئة الموارد وتطوير القدرات والحلول والنهج على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

وتشمل المبادئ التوجيهية لإرشاد خارطة الطريق على:

- تحديد المكاسب السريعة/ الاستفادة مما هو في المتناول؛
- تقسيم خارطة الطريق إلى مسارات عمل تكميلية تكون منفصلة يمكن أن تعمل بشكل مستقل مع مختلف كيانات الأمم المتحدة الرائدة؛
- توقع الاحتياجات من الميزانية إن وجدت؛
- إقامة صلات مع عمليات المراجعة والإصلاح الأخرى للأمم المتحدة إلى أقصى درجة؛
- توضيح الجداول الزمنية والمراحل الرئيسية والمعايير المرجعية؛
- البناء على ما هو مناسب.

٤. في حين بدأ العمل على وضع المسارات الشاملة لخارطة الطريق موضع التنفيذ، ينبغي أيضا وضع خريطة تفصيلية بصورة مشتركة والمنظمات الداعمة، وآليات التنسيق والأفراد الذين تم تحديدهم، لقيادة المزيد من التغيير وتعبئة الموارد للمرحلة التالية. وبدأت بعض الأعمال المبكرة في هذا الصدد، وحصل موئل الأمم المتحدة/ الشبكة الدولية لأدوات الأراضي على تمويل أولي من التعاون الإنمائي السويسري الذي يستخدم لتمويل بعض أعمال خارطة الطريق المبينة أعلاه.

المرفق ١: اختصاصات المرحلة ١

مقدمة

هـذه المذكـرة هـي نتيجـة للمناقشـات الـتي بدأهـا موئـل الأمـم المتحـدة خـلال بعثـة كلاريسـا أوغسـتينوس (رئيـس وحـدة الشـبكة العالميـة لوسـائل اسـتغلال الأراضي، نيويـورك، نيسـان/ أبريـل ٢٠١٤). وأجريـت مشـاورات مـع مجموعـة متنوعـة مـن أصحـاب المصلحـة (جهـة التنسـيق العالميـة في مجـالات الشرطـة والعدالـة والسـجون (برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي/ إدارة عمليـات حفـظ السـلام، وإدارة الشـؤون السياسـية - ووحـدة دعـم الوسـاطة، ومكتـب دعـم بنـاء السـلام، والـدول الأعضـاء الممثلـة في لجنـة بنـاء السـلام، ومـا إلى ذلـك). وطلبـت وحـدة سـيادة القانـون التابعـة للمكتـب التنفيـذي للأمـين العـام إلى موئـل الأمـم المتحـدة أن يتـولى قيـادة صياغـة مذكـرة توجيهيـة بشـأن «الأراضي والنزاعـات» الـتي ينسـقها الفريـق المعـني بالتنسـيق والمشـورة في مجـال سـيادة القانـون.

معلومات أساسية

بـدأت المناقشـات التمهيديـة مـن الافـتراض بـأن الأرض والـنزاع الـذي ينشـب عـلى المـوارد المتصلـة بـالأراضي، أصبحـا بصـورة متزايـدة محـركا للعنـف وعـدم الاسـتقرار والـصراع داخـل الـدول أو عـبر الحـدود، ممـا يشـكل تحديـا عالميـا متزايـدا. وسـيزداد هـذا في العقـود المقبلـة بسـبب آثـار تغـير المنـاخ، وانعـدام الأمـن الغـذائي، والمـوارد الطبيعيـة المحـدودة، والنمـو الحـضري غـير المسـتدام.

وهنـاك حاجـة إلى مشـاركة الأمـم المتحـدة حـول جـدول أعمـال مشـترك يشـمل قضايـا الأراضي باعتبارهـا جـزءا لا يتجـزأ مـن منـع نشـوب الصراعـات واتفاقـات السـلام وبنـاء السـلام والجهـود الإنسـانية والإنمائيـة. وتشـير المعـارف والخـبرات الـتي تـم تطويرهـا حـتى الآن إلى ضرورة إعطـاء الأولويـة لمنـع نشـوب النزاعـات وضمـان أن تتصـدى جميـع الاسـتجابات للأزمـات إلى إجـراءات مسـتمرة ومسـتدامة تـؤدي إلى اسـتقرار طويـل الأجـل.

وتوفر الشبكة الدولية لأدوات الأراضي (www.gltn.net) نقطة الانطلاق للمشاركة بشأن قضايا الأراضي. وهي مبنية على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية: مناصر للفقراء، والحوكمة الرشيدة، والإنصاف، والتبعية، والاستدامة، والقدرة على تحمل التكاليف، المنهجية على نطاق واسع، والتوعية بالمساواة بين الجنسين. والمفهوم المركزي «**لأمن الحيازة**» يعرفه استمرار حقوق الأرض؛ حيث تتعايش مصادر مختلفة لأنماط الوصول إلى الأراضي واستخدامها، مع الاعتراف بتنوع حالات الحيازة التي تتراوح بين أكثر أنواع الحيازة والاستخدامات غير الرسمية إلى الملكية الكاملة؛ مع الاعتراف بأن عمليات الحقوق والمطالبات والسجلات المتعلقة بالأراضي معقدة (مثل العرفية أو الأصلية أو القانونية أو غير الرسمية)؛ (مثل النساء).

نحـو مشـاركة منظومـة الأمـم المتحـدة عـلى نطـاق واسـع بشـأن الأراضي والنزاعـات

أسـفرت المشـاورات حـتى الآن عـن انطبـاع عـام بـأن منظومـة الأمـم المتحـدة **غـير ملائمـة تمامـا للغـرض المنشـود**. ويمكـن تلخيـص ذلـك في **الافتراضـات الأوليـة** التاليـة:

عـدم كفايـة الفهـم المشـترك عـبر منظومـة الأمـم المتحـدة بشـأن المسـائل المتصلـة بـالأراضي ومسـؤوليات الأمـم المتحـدة ذات الصلـة، سـواء مـن حيـث المفاهيـم الأساسـية المتعلقـة باسـتمرار حقـوق الأرض؛ أو المكونـات الأساسـية لنظـم إدارة الأراضي المسـتدامة والشـاملة والميسـورة التكلفـة والمنصفـة؛ ودور الإدارة السـليمة لـلأراضي وإدارة الأراضي فيمـا يتعلـق بـدورة الـصراع (الوقايـة، والتخفيـف مـن الآثـار، والإنعـاش المبكـر، والتنميـة)؛ والصلـة بـين الأرض والـصراع؛ وحجـم التحـدي العالمـي، ومـا سـيتطلبه التصـدي لـه.

التقسـيم المجـزأ وغـير الواضـح لـلأدوار والمسـؤوليات عـبر الركائـز الرئيسـية للأمـم المتحـدة (السـلام والأمـن، والتنميـة، والمسـاعدات الإنسـانية، وحقـوق الإنسـان) والمراحـل الرئيسـية (منـع نشـوب الـنزاع، ومفاوضـات السـلام، وحفـظ السـلام، وبنـاء السـلام، والاسـتجابة الإنسـانية، وبرامـج التنميـة).

قـدرات غـير كافيـة, مـا هـي ملامـح ومجموعـات المهـارات اللازمـة في مختلـف أجـزاء منظومـة الأمـم المتحـدة لضمـان اسـتجابة أكـثر ملاءمـة عـلى نطـاق واسـع؟

المضي قدما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية:

الشـاملة: للحـد مـن جعـل الأرض دافـع لنشـوب الـنزاع وخلـق اسـتقرار طويـل الأجـل يتطلـب تدخـلات محـددة وشـاملة ومتماسـكة في سـياق خمسـة مسـارات عمـل، وهـي: ١) حـل النزاعـات؛ ٢) عمليـة السياسـة؛ ٣) إدارة الأراضي؛ ٤) تنميـة القـدرات؛ ٥) الإصـلاح الزراعـي.

واسـعة النطـاق وتشـاورية: لضمـان التفاهـم المشـترك والانخـراط المبكـر في مـا هـو مطلـوب وكيفيـة تحقيقـه.

يتـم تنفيذهـا عـلى مراحـل: العمـل مـن أجـل التوصـل إلى اتفاقـات ونتائـج مشـتركة بـين الوسـاطة، ممـا يتيـح أيضـا إدارة التغيـير اللازمـة وتعبئـة المـوارد لتنفيـذ التوصيـات.

النتيجة المتوقعة

منظومـة الأمـم المتحـدة قـادرة عـلى دعـم الـدول الأعضـاء والـشركاء لمعالجـة قضايـا الأراضي عـلى نحـو ملائـم في سـياقات الـنزاع عـلى المسـتوى الـلازم لمنـع نشـوب الـنزاع والتخفيـف مـن آثـاره والتعـافي منـه.

المراحل المقترحة:

المرحلة ١: تحديد النطاق ودراسة الحالة، ووصف الحالة، وخارطة الطريق الأولية لاتخاذ مزيد من الإجراءات؛

المرحلة ٢: إعداد مذكرة إرشادية عن الأراضي والنزاعات من خلال الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون؛

المرحلة ٣: وضع خطة عمل أوسع نطاقا لدعم الأمم المتحدة.

المرحلة ١: المكونات الرئيسية

ينصب التركيز على كل من أماكن البعثات وغير البعثات، حيث تدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور تنفيذي في البلد. وستغطي الدراسة النظام على نطاق الأمم المتحدة، الذي يشمل جميع الركائز، التي تشارك حاليا في التعامل مع حالات النزاع، سواء تم إدراج الأراضي أم لا.

المرحلة ١: النتائج المتوقعة

- رسم خرائط لفهم منظومة الأمم المتحدة لنطاق وطبيعة التحدي العالمي على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
- تقييم وضع منظومة الأمم المتحدة: الذي يأخذ الأدوار والوظائف جزئيا (الوقاية، صنع السلام، المساعدة الإنسانية، بناء السلام، التنمية، الرصد)؛ ما هي القدرات المتاحة (التحليل الوظيفي وتقييم القدرات)، على أي مستوى (عالمي، قطري، مجتمعي، وغيرها)، وأي كيانات أخرى تلعب دورا رئيسيا؟ من هم النظراء الحكوميون؟
- تعريف نطاق والتركيز على مذكرة توجيهية من الأمين العام بشأن الأراضي والنزاعات: ما هي الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة؟
- خارطة طريق أولية لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات المؤسسية.

المرحلة ١: النواتج

a) الدراسة الاستطلاعية ودراسة الحالة ووصف الحالة:

- موجز التحديات التي تواجه النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتغير المناخ والموارد الطبيعية والتحضر السريع، والتي تؤدي إلى نشوب النزاعات؛
- رسم خرائط لنطاق القضايا والمقياس الذي يعمل فيه النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة حاليا بشأن النزاع وما بعد النزاع والأراضي؛
- وصف كل جزء من الأجزاء المختلفة للنظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعني بالنزاعات وما بعد النزاع والأراضي وأدوارها ووظائفها وروابطها فيما بينها فيما يتعلق بهذا المجال المواضيعي وإجراء تقييم أولي للقدرة على الاضطلاع بمهام تتعلق بالأراضي أثناء فترة النزاع وما بعد النزاع؛
- تحديد الثغرات الوظيفية والتداخل والازدواجية وقضايا التنسيق، حيثما أمكن، وكيف يتم سد هذه الثغرات ومن قبل من (المنظمات غير الحكومية)؛
- بالمشاركة مع موئل الأمم المتحدة/ الشبكة الدولية لأدوات الأراضي والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تحديد المبادرات الرئيسية للأراضي التي يمكن أن تؤثر على مستقبل الأرض في فترة ما بعد النزاع ضمن منظومة الأمم المتحدة (مثل العمل بشأن ونهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي).
- إجراء ٢-٣ دراسات حالة لعدد قليل من المبادرات الحالية (البرامج العالمية والإقليمية وآليات الاستجابة) لتكون بمثابة سياق لوصف المهام والثغرات وما إلى ذلك.

b) الخطوط العريضة للمذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن الأراضي والنزاعات

- النطاق والتركيز والأهداف، بما في ذلك الأسئلة/ القضايا التي يتعين معالجتها؛
- تحديد أصحاب المصلحة الذين سيشاركون في العملية ويتعاملون معها لضمان تحقيق أهدافها وتسهيل الترجمة التشغيلية.

c) خارطة الطريق الاولية

- مشروع توصيات بشأن ما سيتم اتخاذه لجعل الأمم المتحدة ملائمة للغرض، ونوع العناصر الرئيسية التي ينبغي أن تكون، وطرح جدول زمني واقعي؛
- اقتراح الإجراءات ذات الأولوية/ المكاسب السريعة؛
- اقتراح هياكل الإدارة الممكنة لتوجيه العملية إلى أبعد من ذلك

المرحلة ١: الحوكمة والإدارة

- القيادة والدعم التقني ومراقبة الجودة من جانب موئل الأمم المتحدة؛
- التنسيق الشامل الذي يقدمه الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون من خلال وحدة سيادة القانون التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام؛
- دعم إضافي في تنظيم المشاورات اللازمة من قبل مكتب دعم بناء السلام [سيتم تحديدها لاحقا]؛
- إجراء مشاورات لضمان الشمولية والتعبئة المبكرة من خلال منتديات مخصصة، ومشاورات ثنائية، ومناقشات جماعية مركزة في المقر، ومع الزملاء الميدانيين المختارين.
- سيقدم مايكل براون، خبير الأراضي والموارد الطبيعية في الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة التابع لإدارة الشؤون السياسية، توجيهات ومدخلات استراتيجيين لخبراء مستهدفين وسيقود عقد مشاورات رفيعة المستوى، بالتعاون الوثيق مع موئل الأمم المتحدة.

الإطار الزمني المقترح

المرحلة ١

الخطوة ١: سبتمبر ٢٠١٤: التحقق من الاختصاصات من خلال الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون - سبتمبر ٢٠١٤

الخطوة ٢: أكتوبر - نوفمبر ٢٠١٤: مسودة دراسة استطلاعية ودراسة حالة

الخطوة ٣: نوفمبر ٢٠١٤ - فبراير ٢٠١٥ (حسب المشاورات):

المسودة النهائية للدراسة الاستطلاعية ودراسة الحالة ومشروع خريطة الطريق الأولية الخطوط العريضة لمذكرة توجيه الأمين العام بشأن الأراضي والنزاعات وخارطة الطريق الأولية

المرحلة ٢: شهران بعد الانتهاء من المرحلة ١

المرحلة ٣: حسب خريطة الطريق واستنادا إلى الأموال المتاحة

المرفق ٢: الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

استهلت الشبكة الدولية لأدوات الأراضي كاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم إلى موئل الأمم المتحدة لتشكيل مثل هذه المنظمة. وقد افتتح موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع عدد من الشركاء، الشبكة في عام ٢٠٠٦. وقد نمت الشبكة منذ ذلك الحين إلى ٦٦ شريكا، من بينهم الاتحاد الدولي للمساحين، ولجنة هوايرو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمجلس النرويجي للاجئين. ويشمل الشركاء المجتمع المدني الريفي والحضري، والهيئات المهنية، والمؤسسات المتعددة الأطراف/ الثنائية، ومنظمات البحث والتدريب. ويتمثل الهدف من المرحلة الثانية للشبكة (٢٠١٢ - ٢٠١٧) في المساهمة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحقوق الآمنة للأراضي والملكية للجميع. ويركز عملها على تطوير ١٨ أداة من أدوات التنمية المراعية للفقراء والمراعية للمساواة بين الجنسين، وهو يقوم بذلك من خلال تنمية المعارف وإدارتها، والدعوة، وتطوير الأدوات وتنمية القدرات. لا يتم تطوير الأدوات من تلقاء نفسها ولكن ضمن إطار من تسعة مواضيع مشتركة، والتي يعد النزاع أحدها (www.gltn.net) ويستضيف موئل الأمم المتحدة الشبكة الدولية لأدوات الأراضي. ويتم تمويله بصورة جماعية من قبل هولندا والنرويج والسويد، ويحصل على أموال من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

وتعتبر أدوات الأراضي للشبكة الدولية لأدوات الأراضي بمثابة وسيلة عملية لحل مشكلة إدارة الأراضي وتنظيمها، وهي طريقة لوضع المبادئ والسياسات والتشريعات موضع التنفيذ. ويشمل المصطلح مجموعة واسعة من الأساليب من قائمة مرجعية بسيطة لاستخدامها عند إجراء مسح، ومجموعة من البرامج والبروتوكولات المصاحبة لها، أو مجموعة واسعة من المبادئ التوجيهية والنهج. وينصب التركيز على التطبيق العملي؛ ويجب أن يكون المستخدمون قادرين على أخذ أداة الأراضي وتطبيقها (أو تكييفها) مع وضعهم الخاص.

ولدى الشبكة الدولية لأدوات الأراضي بالفعل أدوات استخدمت في بيئات ما بعد النزاع، كدليل للقيام بعملية سياسة الأراضي (المستخدمة في ليبريا والعراق)؛ دليل الوساطة بشأن نزاع الأراضي (الذي وضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والتدريب على الشفافية في إدارة الأراضي (تدريب أشخاص من ليبريا وأنغولا ورواندا وسيراليون)؛ ودليل لتنسيق الجهات المانحة لقطاع الأراضي (المستخدم في كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وقد تم انجاز العمل الرئيسي بشأن قانون الأراضي الإسلامي، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والذي يستخدم في عدد من البلدان، بما في ذلك مصر. وتقوم الشبكة أيضا بتجريب عدد من الأدوات الملائمة للأغراض في حالات ما بعد النزاع، مثل التعداد التشاركي المرتبط بنظام إدارة معلومات الأراضي المناصر للفقراء - والمعروف باسم نموذج مجال الحيازة الاجتماعية (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا ، وساحل كينيا وكولومبيا)، دعم عمليات إصلاح الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجربة أدوات الأراضي المستجيبة للنوع الاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

وهناك مناقشات مبكرة لاستخدام سلسلة حقوق الأراضي ونظام لإدارة المعلومات عن الأراضي لصالح الفقراء من أجل الحيازة العرفية في أوغندا، بما في ذلك شمال أوغندا، فضلا عن البلديات الصغيرة في أنغولا. ويجري حاليا بحث تجريب أداة إعادة التشكيل الشامل التشاركي للأراضي، من أجل التوسع في المدن المزمعة وتكثيفها بما في ذلك تحسين الأحياء الفقيرة، في أوغندا ورواندا وأنغولا. وتتولى الشبكة الدولية لأدوات الأراضي المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي من أجل وضع مؤشرات منسقة عالميا وقوية تقنيا بشأن الأراضي فيما بين جميع أصحاب المصلحة العالميين الكبار. وينبغي استخدام هذه المؤشرات عالميا في جميع البلدان مع مؤشر محدد للأراضي والنزاعات قيد التطوير. وأنشأت اللجنة أول تقرير عن إطار تنمية القدرات في أفريقيا بناء على طلب الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بما في ذلك البلدان التي تشهد نزاعا. ويجري حاليا تجريب تقييم القدرات على الصعيد القطري في أوغندا.

وبغض النظر عن عمل شركاء الشبكة الدولية لأدوات الأراضي المبين أعلاه، ظهرت مجموعة من التكنولوجيات الجديدة، وبعضها بالفعل لها تطبيقات تجارية والتي يمكن استخدامها لنهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي. من ضمنها تطبيقات يمكن أن تساعد في التخطيط السريع للسيناريوهات وتحليل أوضاع الأراضي والنزاع من أجل إدارة النازحين داخليا و/ أو إدارة اللاجئين؛ واستخدام رتكس RTX لتحل محل إحداثيات الشبكة الجيوديسية لتحسين رسم الخرائط؛ استخدام نموذج مجال الحيازة الاجتماعية لإنشاء المخيمات وإدارتها؛ وبيانات صور الأقمار الصناعية، والتعرف الآلي على المعالم من أجل رسم خرائط لحقوق الأراضي المرتبطة بالتعداد التشاركي ونموذج مجال الحيازة الاجتماعية من أجل الأرض، والعديد من غيرها. ولا توجد حاليا مقاربات ملائمة لنهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي، بوصفها مجموعة شاملة. ولم يقبل المجتمع العالمي للأراضي، بما في ذلك المجتمع التقني، سوى هذا النهج. وسيتعين تطويره عمدا وتجريبه وتقييم مخاطره وإدارته، وعند الاقتضاء، توسيع نطاقه لدورة الأراضي والنزاعات.

المرفق ٣: قائمة بمنظمات الأمم المتحدة التي يمثلها الأفراد الذين تمت مقابلتهم و/ أو الذين شاركوا في المناقشات الجماعية المركزة

أجريت مقابلات مع أعضاء الكيانات التالية و/ أو الذين شاركوا في المناقشات الجماعية المركزة:

كيانات الأمم المتحدة

١. إدارة الشؤون السياسية (DPA)

٢. إدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)

٣. مكتب دعم بناء السلام (PBSO)

٤. المكتب التنفيذي للأمين العام: وحدة سيادة القانون ووحدة التخطيط الاستراتيجي

٥. مكتب تنسيق العمليات الإنمائية (UNDOCO)

٦. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)

٧. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

٨. مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

١٠. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

١١. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)

١٢. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

١٣. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

١٤. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN-OCHA)

١٥. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)

١٦. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)

١٧. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

١٨. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (UN-Habitat)

كيانات أخرى

روبرت بايبر، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، منطقة الساحل

كيانات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة

المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

معهد السلام الدولي (IPI)

المجلس النرويجي للاجئين (NRC)

الموئل من أجل الإنسانية الدولية (HABITAT FOR HUMANITY INTERNATIONAL)

كويكر مكتب الأمم المتحدة (QUAKER UNITED NATIONS OFFICE)

المنظمات الإقليمية

منظمة الدول الأمريكية

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

المرفق ٤: تحديد النطاق والوظائف والروابط والثغرات: المراقبة المبكرة

تعليق تمهيدي: تُعرض هذه المصفوفة لأغراض توضيحية، وذلك في المقام الأول لإظهار بعض المعلومات التي تم جمعها حتى الآن. تعد المعلومات جزئية وغير كاملة. وتهدف المصفوفة إلى المساعدة في تسهيل التحليل الأولي للنماذج التي تبدأ في الظهور.

ركائز الأمم المتحدة +	مجالات مشاركة الأمم المتحدة ذات الصلة بالأراضي/النزاعات	المهام المتعلقة بالأراضي (لجميع مسارات العمل الخمسة)	الروابط والمنصات الرئيسية ذات الصلة بالأراضي/النزاعات	الفجوات الرئيسية ذات الصلة بالأراضي/النزاعات
السلام والأمن	**عالميا (المقر الرئيسي):** • تحليل الاقتصاد السياسي • تطوير السياسات • الملاحظات الإرشادية للأمين العام • الدبلوماسية الوقائية • المشورة الفنية للإدارة العليا للأمم المتحدة • مدخلات إلى مجلس الأمن **إقليميا:** • تحليل النزاعات الإقليمية والتقييمات الأمنية • الاستراتيجيات الإقليمية (على سبيل المثال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى) **وطنيا:** • دعم البعثات السياسية الخاصة للنظم السياسية الناشئة • الحفاظ على الأمن من جانب بعثات حفظ السلام لتقليل النزوح إلى أدنى حد • تمويل المشروع عن طريق صندوق بناء السلام • البناء الدستوري • تحليل النزاعات/ رصدها • دعم الوساطة في النزاعات • حل النزاعات المحلية من قبل بعثات حفظ السلام • تعزيز النظم القضائية والإصلاحية • الإطار الاستراتيجي المتكامل • دراسات استقصائية للمفاهيم المحلية التي تقوم بها عمليات حفظ السلام (بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالأراضي) • برامج العدالة الانتقالية ورد الحقوق/ التعويض	**تنمية القدرات:** • رسم خرائط الأطر القانونية / المؤسسية المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات. **سياسة الأراضي:** • دعم توافق الآراء الوطني بشأن السكن والأراضي والممتلكات للتخفيف من حدة العنف الطائفي. • حل النزاعات: • آليات حل نزاعات الأراضي المحلية • رسم خرائط للقضايا المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات. **استصلاح الأراضي:** • دعم قانون إصلاح الأراضي • معالجة حقوق المرأة وحقوق الفئات الضعيفة في حيازة الأرض • استعراض ومعالجة الروابط بين قضايا الأراضي ومسائل الجنسية/ التوثيق • معالجة الصلات القائمة بين إصلاح الأراضي ونهج المصالحة الوطنية. **إدارة الأراضي:** • حماية الممتلكات المهجورة / سجلات الأراضي • إدارة المطالبات المتعلقة بالاستملاك (بما في ذلك المسؤولون الحكوميون)	• الأمين العام • المكتب التنفيذي للأمين العام • مبادرة الحقوق أولا • اتفاقات السلام • الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون. • جهات التنسيق العالمية • فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك. فريق العمل المعني بمنع نشوب النزاعات • لجنة بناء السلام/ مكتب دعم بناء السلام/ صندوق بناء السلام • الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات • مستشارو السلام والتنمية • المبعوثون الخاصون (مثل، البحيرات الكبرى) • الممثلون الخاصون للأمين العام • نواب الممثلون الخاصون للأمين العام/ منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم	• ولايات البعثات غير الواضحة بشأن الأراضي، ولذلك لا توجد ميزانية محددة • استعداد الدول الأعضاء لمعالجة قضايا الأراضي في الولايات • عدم كفاية تحديد الأراضي كسبب جذري في مفاوضات السلام ومن خلال دورة الصراع • عدم كفاية الروابط بين الأرض وغيرها من محفزات نشوب/تصعيد النزاع • المشاركة بشأن الأرض المخصصة • قطع المشاركة السياسية والتقنية • محدودية القدرات بشأن الوعي بالأرض و عدم المساواة على مستوى الخبراء • ربط الخبرات الفنية على سبيل المثال بحيازة الأراضي على المستوى الوطني - تجمع خبراء الأراضي للعمل على المستوى القطري • الأدوار والمسؤوليات / القيادة بشأن الأرض والنزاع غير واضحة؟ • كيفية ربط النهج القصير الأجل والطويل الأجل بالأرض والنزاع • كيفية تحقيق التوازن بين الحساسيات السياسية المتعلقة بالأرض وبين ضرورة التصدي للأسباب الجذرية ومحفزات نشوب النزاع

التنمية				
عالميا (المقر الرئيسي): • سيادة القانون • منع نشوب النزاعات • البحوث والرصد • تنمية السياسات • حقوق الشعوب الأصلية • إدارة الموارد الطبيعية • الصناعات الاستخراجية • التنسيق • ملاحظات إرشادية بشأن الموارد الطبيعية / منع نشوب النزاعات / الوساطة • أداة وتنمية القدرات (الموارد الطبيعية / منع نشوب النزاعات / الوساطة) • زيادة القدرات على المستوى القطري • الالتزام بالمساواة بين الجنسين **إقليميا:** • الدعم / التعاون مع المنظمات الإقليمية، سواء المبادرات الرائدة في مجال البرامج أو عملية التشريع (مثل الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى) • مكاتب الدعم الإقليمية • دعم تنمية القدرات بشأن الأراضي **وطنيا:** • تحليل التنمية المتعلقة بالنزاعات • تقييم احتياجات ما بعد النزاع • استراتيجيات الحد من الفقر • إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية • استراتيجيات الحلول الدائمة، النازحون داخليا، اللاجئون العائدون • مشاريع إعادة توطين/ إدماج /عودة النازحين داخليا • حل النزاعات المحلية/ التقليدية (مثل لجان السلام) وعمليات المصالحة الوطنية • آليات بديلة لتسوية المنازعات • العيادات القانونية • قضايا العدالة الانتقالية ورد الحقوق/ التعويض • الوثائق الشخصية/ التسجيل المدني • مشاركة المرأة في اتفاقات السلام، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج • بناء المؤسسات الوطنية والمحلية • تعزيز النظام القضائي والإصلاحي • الإطار الاستراتيجي المتكامل • إدارة الموارد الطبيعية وبرامج منع نشوب النزاعات-	**تنمية القدرات** • التدريب بشأن مواضيع الأرضي (مستويات مختلفة / تركيز مختلف) • دعم المنظمات الشعبية لمعالجة النزاعات المتعلقة بالأراضي • الأرض والمساواة بين الجنسين • تحديد الأطر القانونية/ المؤسسية للمنتدى • توثيق ومعالجة الاستيلاء على الأراضي الضخمة (النفط، والزراعة، والسياحة البيئية، ... من قبل الشركات العالمية) • التدريب على إدارة الموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات والأراضي **سياسة الأرا-ضي:** • الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة للحيازة • المساعدة الفنية للمبادرات الإقليمية/ الوطنية لسياسات الأراضي (مثلا أفريقيا) • وصول المرأة إلى العدالة وحيازة الأراضي • المظالم التاريخية/ الظلم • حلول حيازة النازحين داخليا للأراضي • حلول حيازة اللاجئين • استمرارية حقوق الأراضي **حل النزاعات:** • آليات تسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي • المعارف المتعلقة بنظم الحيازة الوطنية / الإقليمية/ المحلية • حل النزاعات المحلية / التقليدية (مثل لجان السلام) وعمليات المصالحة الوطنية • آليات بديلة لتسوية المنازعات • العيادات القانونية، والمساعدة القانونية والتوعية بشأن الحصول على الأراضي والممتلكات وعملية تسوية المنازعات القانونية **استصلاح الأراضي:** • الدعم التقني للجان الأراضي • دعم إصلاح قانون الأراضي • التقييمات والدراسات الاستقصائية وجمع البيانات الإحصائية • رسم الخرائط المجتمعية لنموذج مجال الحيازة الاجتماعية • تحديد الحلول الوطنية والإقليمية المتعلقة بالأراضي (مثلا النازحين داخليا) • إعداد تعويضات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات • إعادة توزيع الأراضي / إعادة تعديلها • تطوير سلطات الأراضي • ضريبة الأراضي: القوانين واللوائح **إدارة الأراضي:** • النهج التقليدية (النظم المساحية) • النهج غير التقليدية (نموذج مجال الحيازة الاجتماعية) – نهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي • نظام وعملية تسجيل الأراضي	• الشبكة الدولية لأدوات الأراضي • الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون. • مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية- مجلس الرؤساء التنفيذيين-اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج • جهات التنسيق العالمية • فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك. فريق العمل المعني بمنع نشوب النزاعات • فرق الأمم المتحدة القطرية/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية • الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات • مستشارو السلام والتنمية • نواب الممثلون الخاصون للأمين العام/ منسق الشؤون الإنسانية/ المنسق المقيم • أمانة تنسيق الجهات المانحة للأراضي • الإطار الاستراتيجي المتكامل	• خط الأساس للمشاركة بشأن الأرض • الإطار العام والاهتمام الخاص بقضايا محددة • عدم وجود نهج نظامي • المعرفة والقدرة على تطبيق النهج غير التقليدية • عدم تسليم المهام إلى / من الوكالات المشاركة في القطاعات الإنسانية/ السلام والأمن • ربط النهج القصير الأجل والطويل الأجل • الدعوة إلى نهج «الأراضي والنزاعات» • الإرادة السياسية / الدعم من جانب الدول الأعضاء • عدم كفاية تحديد الأرض كسبب أساسي من مفاوضات السلام طوال دورة الصراع • عدم كفاية الروابط بين الأرض كدافع لنشوب النزاع ومسائل الجنسية والتوثيق والمصالحة وحتى إصلاح قطاع الأمن (حيث يشمل إساءة استخدام السلطة احتلال الأراضي) • الروابط / التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبنك الدولي • روابط لإدارة الموارد والموارد الطبيعية كسائقين للنزاع • روابط للتجارة في الموارد الطبيعية • تجميع خبراء الأراضي للعمل على المستوى القطري مقابل القدرات الداخلية • إشراك القطاع الخاص (الآليات) • دورات التمويل قصيرة جدا • لم يتم تطبيق نهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي بعد على نطاق واسع

حقوق الإنسان	**عالميا (المقر الرئيسي):** • البحوث والرصد • وضع السياسات والتوجيه • المعايير الدولية • المقرر الخاص المعني بالحق في السكن الملائم، • المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، • المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية • المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات • المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين • المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا • الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للشراكة بين الشعوب الأصلية • مبادئ بينهيرو، إلخ. **إقليميا:** • تتبع النزوح الذي يأخذ في الاعتبار استخدام الأراضي الإقليمية • العمل مع المؤسسات الإقليمية بشأن المعايير والحوار وأفضل الممارسات عبر الحدود **وطنيا:** • رصد حقوق الإنسان/ إعداد التقارير • تكييف القوانين والسياسات الوطنية النازحين داخليا	**تنمية القدرات:** • تدريب المحامين والقضاة وأصحاب المصلحة الذين يعملون في المحاكم فيما يتعلق بمواضيع السكن والأراضي والممتلكات **سياسة الأراضي/ استصلاح الأراضي:** • إعادة الأراضي • التمييز العرقي والديني • عمليات الإخلاء القسري • الاستيلاء على الأراضي • المظالم التاريخية • العرفية/ حيازة السكان الأصليين للأراضي	• مبادرة الحقوق أولا • اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/ مجموعة الحماية منطقة مسؤولية السكن والأراضي والممتلكات • أفرقة الأمم المتحدة القطرية	• تبسيط نهج حقوق الإنسان عبر دورة النزاع وعبر ركائز الأمم المتحدة • تؤدي النهج في مرحلة النزاع إلى تفاقم التوترات/الصراعات /التمييز القائمة • ربط الوضع قبل النزاع (التمييز، والجنسية، والنزوح القسري، والوصول إلى الأراضي، والإخلاء - الذي قد كانت أدت إلى نشوب النزاع)،و الوضع في ظل النزاع (الأراضي الزراعية، وقصف المناطق السكنية و المواضيع المتعلقة بالأراضي) مع حالات في تدخلات لجنة السلام • تحليل حقوق الإنسان في الأنشطة والعمليات؛ غالبا ما تقتصر حقوق الإنسان على المقدمة

الشؤون الإنسانية	**عالميا (المقر الرئيسي):** • منطقة المسؤولية للمجالات المواضيعية • التنسيق • وضع المعايير/ المبادئ التوجيهية • إعداد السياسات • تطوير الأدوات • المبادئ الإنسانية/ القانون الدولي الإنساني • الحواجز التنظيمية أمام الاستجابة للمأوى (مجموعة المأوى العالمية) **إقليميا:** • مكاتب الدعم الإقليمية **وطنيا:** • منطقة المسؤولية للمجالات المواضيعية على المستوى الوطني • نهج شاملة و متعددة المجموعات • تمويل المشروع من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وعمليات النداءات الموحدة وخطط صندوق مواجهة الطوارئ • رصد حماية خطط الاستجابة الاستراتيجية/ المسؤولية عن الحماية • استراتيجيات النازحين • الإطار الاستراتيجي المتكامل • إنشاء المخيمات + الإدارة • حل النزاعات المحلية/ التقليدية (مثل لجان السلام) وعمليات المصالحة الوطنية • آليات بديلة لتسوية المنازعات • العيادات القانونية والتوعية بشأن الوصول إلى الأراضي والممتلكات للنازحين داخليا وعملية تسوية النزاعات القانونية • قضايا العدالة الانتقالية ورد الحقوق/ التعويض	**تنمية القدرات:** • أدوات التدريب المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات • ربط سبل كسب العيش والأراضي، حتى في حالة الطوارئ - الزراعة أو دعم رعي الماشية **سياسة الأراضي:** • التقييمات والدراسات الاستقصائية • معالجة حلول الحيازة المؤقتة للنازحين/ اللاجئين **حل النزاعات:** • حل النزاعات المحلية / التقليدية (مثل لجان السلام) وعمليات المصالحة الوطنية • برامج فرعية محددة حول التعامل مع السكن والأراضي والممتلكات من خلال العيادات القانونية أو السبل البديلة لتسوية المنازعات والتوعية بشأن الوصول إلى الأراضي والممتلكات للنازحين داخليا وعملية تسوية المنازعات القانونية • قضايا العدالة الانتقالية ورد الحقوق/ التعويض • قضايا الاحتلال الثانوي (التوثيق، الدعوة، التسوية، التعويض) **استصلاح الأراضي:** • ربط الحيازة المؤقتة وحلول الحيازة الدائمة • معالجة حقوق المرأة وحقوق الفئات الضعيفة • وضع إطار لتسهيل الوصول المؤقت أو الدائم للأراضي للنازحين واللاجئين **إدارة الأراضي:** • تأمين وثائق السكن والأراضي والممتلكات • تخصيص الأراضي المستخدمة للنازحين ومخيمات اللاجئين • معالجة القضايا المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات في عنصر المأوى	• اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات / نظام المجموعة العالمية / المأوى / تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات) • اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/ مجموعة الحماية / منطقة مسؤولية السكن والأراضي والممتلكات أو المجموعة الفرعية • الفرص/ الروابط: قضايا المنتدى، جزء من عملية عملية عقلانية موحدة، وتنقيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و / أو ما بعد عام ٢٠١٥ • العمل الإنساني/ الفريق القطري للعمل الإنساني	• تسليم المهام إلى الوكالات التقنية والسياسية المشاركة في مرحلة الانتعاش • تطبيق المبادئ وما إلى ذلك على المستوى القطري • عدم وجود آليات مسح للأراضي وقطع الأراضي والذي يؤدي إلى: • الافتقار إلى نظم التسجيل وسياسات الأراضي • الافتقار إلى الأدلة والمواد اللازمة للعدالة الرسمية للمشاركة في القضايا المتعلقة بالأراضي غير المؤكدة وقطع الأراضي • الفساد في نظام العدالة الرسمي وكذلك في الآليات التقليدية القائمة • عدم التنسيق، ونقص القيادة • عدم استعداد الحكومة للتشريع • عدم وجود وثائق بشأن انتهاكات ممتلكات الأراضي والمهن الثانوية (عدم الإعداد لآليات العدالة الانتقالية في المستقبل) • المعرفة والاهتمام بقضايا الأراضي / حيازة الجهات الفاعلة الإنسانية • عدم إعطاء الأراضي الأولوية في مرحلة الطوارئ (يبدو دائما أن الأرض تعتبر قضية على المستوى الإنمائي) • لم يتم تمويل الأنشطة ذات الصلة بالمنتدى الرفيع المستوى، بما فيه الكفاية، أي جهة مانحة تاريخية رئيسية تشارك في مرحلة الطوارئ (مثلا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي) • عدم كفاية القدرات المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات • القيادة والقدرات على المستوى الوطني • المخيمات / النزوح المطول / الوصول إلى الأراضي • ربط النهج القصير الأجل والطويل الأجل

المرفق ٥: وظائف إدارة الأراضي

قضائية	• تخصيص الحقوق في حيازة الأراضي (مثل المنح السيادية، والمبيعات، والهبات، والميراث، والتقادم، ومصادرة الملكية، والارتداد، وحق الارتفاق، والإيجارات، والرهون العقارية) • تحديد الأراضي (مثل تعريف التحديد، وترسيم الحدود على الأرض، وتحديد قطع الأراضي في خطة) • الفصل في المنازعات (مثل الحلول المتعلقة بالشك والنزاع بشأن الحقوق والحدود) • التسجيل (مثل التسجيل الرسمي للمعلومات المتعلقة بالحقوق وتحديد قطع الأراضي)
تنظيمية	• ضوابط استخدام الأراضي (مثل تقسيم المناطق، والأنظمة البيئية، وما إلى ذلك من التي تقيد الحقوق)
مالية	• تقييم الممتلكات (مثل تقييم تحديد قطع الأراضي والتحسينات) • الضرائب على الممتلكات (مثل حساب قيمة الضرائب وجمعها)
إدارة المعلومات	• مثل جمع المعلومات المتعلقة بالأراضي وتخزينها واسترجاعها ونشرها واستخدامها
التنفيذ	• مثل الدفاع عن حقوق الشخص ضد الغزاة، وإنفاذ ضوابط استخدام الأراضي

المرفق ٦: الاحتياجات / الثغرات التي حددها موظفو الأمم المتحدة من أجل اتباع نهج متماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأراضي والنزاعات

نهج إدارة التغيير

- البناء على ما هو موجود سابقا
- تحديد المناصرين / حوافز التغيير عبر النظام.
- تحديد المجالات العاجلة للتدخل الفوري.
- تحديد الأولويات طويلة الأجل.
- البدء بالدراسة المفاهيمية، متبوعة بالسياسة والأولويات والرسائل المرتبطة بنهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي.
- توثيق ما هي المبادئ التوجيهية، تواجد قوائم المراجعة بالفعل بشأن الأرض والنزاع. تقييم ما إذا كانت منسقة، متناقضة أو مفككة ومواءمتها.

المستوى القطري/الميداني

- زيادة الوعي بمسؤولي المكاتب بشأن الأرض على جميع المستويات.
- استعراض آليات التمويل (قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل) للمشاركة في المسائل المتعلقة بالأراضي والنزاعات.
- تنفيذ المشاريع الرائدة بشأن النهج غير التقليدية في أوضاع ما بعد النزاع (إنشاء الأدلة).
- وضع إطار استراتيجي عام للأراضي والنزاعات المرتبطة بعمليات الرصد والتقييم.
- وضع استراتيجية اتصال للأنشطة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

تنمية القدرات والتدريب

- تنمية القدرات لجميع ركائز الأمم المتحدة، بما في ذلك النهج غير التقليدية، والمهارات السياسية والتقنية والعملية (الاهتمام بالصراع الاجتماعي والسياسي والاجتماعي، وتحليل النزاعات) وما إلى ذلك.
- تحديد وتطوير الدعم السياسي/ التقني اللازم لدفع قضايا الأراضي، بما في ذلك قائمة الخبراء.
- توفير الوعي الأساسي، وتدريب الأشخاص المسؤولين عن فهم الأرض.
- عقد دورات في معهد تدريب موظفي الأمم المتحدة وأكاديمية فولك برنادوت وغيرها.
- نشر تدريب العاملين في مجال العلاقات العامة على جميع المستويات.
- يمكن أن يتيح نهج مناسب لأغراض إدارة الأراضي، الذي يحدد نظام إدارة الأراضي

بأسعار معقولة ومناسبة وقابلة للتوسع، والقدرة اللازمة، فرصة للتخلص من

المراجع

Benjaminsen, Tor A., K. Alinon, H. Buhaug and J.Tove Buseth (2012). Does climate change drive land-use conflicts in the Sahel? Journal of Peace Research, 49(1), pp. 97–111.

DPA and UNEP. 2014 Mediating Natural Resource Conflicts: A Reference Guide for Practitioners FAO (2004) Gender and access to land. Land Tenure Studies 4.

Food and Agriculture Organization (2004). Gender and access to land. Land Tenure Studies 4. Rome: FAO.

Food and Agriculture Organization (2011). Energy-Smart Food For People and Climate (Issue Paper). Rome: FAO.

Benjaminsen, Tor A., K. Alinon, H. Buhaug and J. Tove Buseth (2012). Does climate change drive land-use conflicts in the Sahel? Journal of Peace Research, vol. 49, No 1, pp. 97–111.

High-Level Independent Panel on Peace Operations (2015). Uniting our strengths for peace, politics, partnerships and people

Secretary-General's Advisory Group of Experts on the 2015 Review of the United Peacebuilding Architecture, IDMC, 2014, Global review.

IPCC (2014). Climate Change 2014 – Synthesis Report. Approved Summary for Policymakers 1 November 2014. IPCC Fifth Assessment Synthesis Report.

International Peace Academy (2005). Housing, Land, Property and Conflict Management: Identifying Policy Options for Rule of Law Programming, Agnes Hurwitz, Kaysie Studdard, and Rhodri Williams, , Policy Report, The Security-Development Nexus Programme (October 2005).

Kiggundu, J. (2008). Why Land Tenure Matters for IDPs: Lessons from sub-Saharan Africa.

NRC & NFRC (2013). Security of Tenure in Humanitarian Shelter Operations.

Office of the High Commissioner for Human Rights (2012). Information on recent activities of the related to the rights of indigenous peoples, Contribution to the Eleventh session of the UN Permanent Forum on Indigenous Issues

Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, 24 December 2012, A/HRC/22/46, para. 23.

Rights Up Front Action Briefing Package, May 2014.

Security Council, Statement by the President of the Security Council, 20 July 2011, S/PRST/2011/15.

Secretary-General's Internal Review Panel on United Nations Action in Sri Lanka, 2012 (Petri Report).

Secretary-General's Advisory Group of Experts, 2015, Report, The Challenge of Sustaining Peace, 2015 Review of the United Nations Peacebuilding Architecture

Special Rapporteur (2012). Report on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, A/HRC/22/46

Unruh, J. and C. Williams (eds.) (2013). *Land and Post-Conflict Peacebuilding*. Earthscan.

USAID (2004). *Land & Conflict; A Toolkit for Intervention*.

United Nations Conference on Trade and Development (2010). Agriculture at the Crossroads: Guaranteeing Food Security in a Changing Global Climate. *Policy Briefs 18* (December 2010). Geneva: UNCTAD.

UNDESA (2010). World Population Prospects: The 2010 Revision, Vol. 1 Comprehensive Tables

UNDESA (2013). World Population Prospects: The 2012 Revision.

UNDG (2014). Options Paper Making the UN System Fit for Purpose.

UNDG / ECHA Guidance Note (2013). Natural Resource Management in Transition Settings.

UN Framework Team for Preventive Action (2004). *Conflict Analysis*.

UN Framework Team for Preventive Action (2010) *Capacity Inventory*.

UN Framework Team for Preventive Action (2010). Flyer.

UN Framework Team for Preventive Action (2012). *Land and Conflict*.

UN Framework Team for Preventive Action (2013). Portfolio Review.

UN Framework Team (2012). Land and Conflict: Toolkit and Guidance for Preventing and Managing Land and Natural Resource Conflicts.

UN Framework Team for Preventive Action (2013). Review of the Framework Team.

UNEP Land and Post-Conflict Peacebuilding, Policy Brief 3.

UNFPA (2007). State of the World Population: Unleashing the potential of urban growth.

UNFPA (2011). State of the World Population, People and Possibilities.

UN-Habitat (2006). Secure Land Rights for All.

UN-Habitat (2006). State of the World's Cities 2006/7: The Millennium Development Goals and Urban Sustainability. London.

UN-Habitat, 2010, Urban Indigenous Peoples and Migration: A Review of Policies, Programmes and Practices

UN Women (2012). Making Transitional Justice Work for Women.

World Bank (2011). Gender Sensitive Approaches for the Extractive Industry.

World Bank (2003). Land Policies for Growth and Poverty Reduction, Policy Research Report.

World Bank and International Federation of Surveyors (2014). Fit for Purpose Land Administration.

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي